جمهوريـــــــــــة الســـــــــودان
جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيـا
كليـــــــة الدراســـــــات العليـــــا

معوقات وتحديات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

(دراسة ميدانية – قطاع غزة 2007-2015)

Obstacles and Challenges of Activating the Political Participation of Palestinian Women

(A Field Study - Gaza Strip 2007-2015)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

إعداد الدارس

علاء زايد عبد الهادي أبو زايدة

تحت إشراف

د. نجوى عبد اللطيف محمد فضل

2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا
حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ . قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ
إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيم

سورة النمل، الآيتين 32-33

الإهـــــداء

إلى الأرواح الطاهرة التي فاضت إلى السماء أبي وأمي . . رحمها الله وأسكنهما فسيح جناته

إلى رفيقة الدرب وشريكة العمر . . زوجتي الغالية

إلى بناتي وأبنائي الأعزّاء . . شهد ووعد وجود ومحمد وزايد وأحمد

إلى منْ كانوا دوماً سنداً وعوناً لي . . إخوتي وأخواتي

إلى أهلي وأصدقائي وزملائي في العلم والعمل

أهدي هذا العمل المتواضع

الشّكر والتّقدير

الحمد والشّكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً . أتقدّم بعظيم الشّكر والامتنان للأستاذة الدّكتورة نجوى عبد اللطيف التي تكرّمت بالإشراف على رسالتي، ولم تدّخر جهداً في تقديم النصح والإرشاد والمساعدة.

وأتقدّم بالشّكر أيضاً للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لتفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرّسالة، بما يضمن تصويبها وإثرائها .

وأخصّ بالشّكر كلّاً من جامعة السّودان للعلوم والتّكنولوجيا وسفارة دولة فلسطين بجمهوريّة السّودان الشّقيق لمنحي هذه الفرصة لإكمال مسيرتي التّعليميّة .

والشّكر موصول للأصدقاء الدّكتور مازن العجلة ومحمود عيسى ورائد حلس الّذين جادوا عليّ بالكتب والمراجع المتنوّعة، وكان لتشجيعهم أثر كبير في إنجاز هذه الرّسالة .

كما أتقدّم بخالص الشّكر إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين حكموا الاستبانة الخاصة بالدراسة .

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ج
ملخص البحث	خ
Research abstract	د
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	1-16
المبحث الأوّل: خطّة البحث	3-5
المبحث الثّاني: المفاهيم والمصطلحات	6-16
الفصل الثّاني: الإطار النّظري للبحث	17-29
المبحث الأوّل: النّظريّات المفسّرة للبحث	18-21
المبحث الثّاني: الدّراسات السّابقة	22-29
الفصل الثّالث: حقوق المرأة في المشاركة السّياسيّة	30-63
المبحث الأوّل: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة	31-47
المبحث الثّاني: معوّقات وتحدّيات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	48-63
الفصل الرّابع: الدّراسة الميدانيّة	64-93
المبحث الأول: إجراءات البحث	65-73
المبحث الثّاني: نتائج البحث	74-93
الخاتمة	94-97
النتائج	94
التوصيات	95
المراجع والمصادر	97
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الخصائص العمرية لأفراد العينة	68
2	الخصائص النوعية لأفراد العينة	68
3	الخصائص التعليمية لأفراد العينة	69
4	الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة	69
5	الخصائص المهنية لأفراد العينة	69
6	الخصائص السكانية لأفراد العينة	70
7	معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة وأبعادها	72
8	التكرارات والنسب المئوية لمحور واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	74
9	التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأنشطة النسائية	79
10	التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأحزاب والفصائل السياسية	80
11	التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالتشريعات والقوانين	82
12	التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالمجتمع الفلسطيني	83
13	التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالحركة النسوية الفلسطينية	85
14	التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة	87

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	الفلسطينية التي تتعلق بالدور الأسري للمرأة الفلسطينية	
15	التكرارات والنسب المئوية لبعد المعوقات الدينية التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	88
16	التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بانغلاق المجتمع الفلسطيني	89
17	التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي	91
18	التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالانقسام الفلسطيني	92

مستخلص البحث

تمحورت مشكلة البحث حول تحديد المعوّقات والتحديات التي تحول دون تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة. وهدفالبحث إلى تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، والتعرف على المعوّقات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، وكذلك التعرف على الأسباب التي تدفع المجتمع الغزّي إلى تقييد المرأة والحد من حراكها السياسي.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد البحثعلى المنهج الوصفي التحليلي لتفسير سلوك المجتمع الفلسطيني تجاه المشاركة السياسية للمرأة، واستخدم عدد من الأدوات المنهجية كالاستبانة والمقابلة ومجموعات النقاش.

استعرض البحث العديد من النظريات الاجتماعية المفسرة لمشاركة المرأة في العمل السياسي، واستعرض كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة في المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية المحلية.

أظهرت نتائج البحثأن أهمّ المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تتمثل في العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي شكّل تحدياً رئيسياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. وأوصى البحثبضرورة اعتماد خطة وطنية للتوعية والتثقيف السياسي للمرأة مع التركيز على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وذلك بهدف إعادة الاعتبار لقضايا المرأة الفلسطينية كونها شأناً وطنياً واجتماعياً، وليس شأناً نسوياً خاصاً.

Abstract:

The problem of thisresearch revolved around identifying the obstacles and challenges that prevent activating the political participation of Palestinian women. The research aimed to shed light on the reality of the political participation of Palestinian women in the Gaza Strip, and to identify the social, economic and religious obstacles and challenges facing the activation of the political participation of Palestinian women in the Gaza Strip, as well as to identify the reasons that lead the Gaza community to restrict women and limit their political mobility. To achieve these goals, the research relied on the descriptive and analytical approach to explain the behavior of Palestinian society towards the political participation of women, and it used a number of methodological tools such as the questionnaire, interview and discussion groups.

The results of the research showed that the most important obstacles facing the political participation of Palestinian women are the customs and traditions that enhance male culture and negative perception towards the role of women in society, in addition to the internal Palestinian division, which was a major challenge to activating the political participation of Palestinian women. The study recommended the adoption of a national plan for political awareness and education for women with a focus on the importance of women's participation in political life, with the aim of restoring consideration to Palestinian women's issues as a national and social affair, and not a private feminist affair.

تمهيد

تُعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية من أهمَ عناصر العملية الديمقراطية والتنموية في أيَ مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرَق لموضوع المشاركة السياسية، حيث تعكس هذه المشاركة طبيعة النظام الاجتماعي والثقافي والسياسي في الدولة(حويجة، 2015).

وبما أنَ العلاقة بين التنمية والمشاركة هي علاقة تكاملية، فلا تنمية بدون مشاركة، وتعتبر المشاركة السياسية واحدة من أهمَ مؤشرات ودلالات التنمية في أيَ مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمعزل عن الحديث عن دور المرأة في التنمية وسعيها من أجل التأثير في خطط التنمية، من خلال المشاركة السياسية.

ومن أهم مؤشرات تمكين النساء في المجتمع، هو مدى مشاركتهن في مواقع صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية ومدى قدرتهن على الوصول للمصادر التي تعكس نفسها في توزيع القوة في المجتمع، والتمثيل في الهيئات المحلية والتشريعية والتنفيذية والقضائية(محمد، 2019، ص1).

وفي هذا الصدد بذلت المرأة الفلسطينية جهودًا مضاعفة من أجل إدماجها وتمكينها في المجتمع وتعزيز مشاركتها السياسية ووصولها إلى مراكز صنع القرار، حيث أن تجربة المشاركة السياسية في فلسطين والتغيرات السياسية الكثيرة في المجتمع الفلسطيني أتاحت للمرأة فرصة لتغير أوضاعها إيجابًا من خلال الانخراط في العمل النضالي والجماهيري في الانتفاضة الأولى ومشاركتها في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية ومشاركتها في العمل الدبلوماسي ومشاركتها في المؤسسات غير الرسمية كالفصائل والأحزاب السياسية، وفي المنظمات الأهلية، إلا أن هذه المشاركة لم تصل إلى المستوى المطلوب ولا يتناسب مع قدراتها وإمكانياتها نتيجة للعديد من التحديات والمعوقات التي تحد من تفعيل المشاركة السياسية للمرأة وتحديدًا في قطاع غزة، أبرزها الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني الذي يعيق إجراء الانتخابات والاستحقاقات الديمقراطية في موعدها (جبران، 2005، ص31).

الفصل الأوّل

الإطار العام للبحث

المبحث الأول: خطة البحث

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

المبحث الأول: خطة البحث

مشكلة البحث

بالرغم من حصول المرأة الفلسطينية على درجات علمية عالية، إلّا أنّمشاركتها السياسية لم ترتق إلى المستوي الذي يتناسب مع قدراتها وإمكاناتها، حيث بلغت نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي في الانتخابات الثانية 2006 حوالي (13 %) فقط، بواقع (17) نائبة من أصل (132) نائباً، وذلك بسببالمعوقات والتحديات التي تحول دون وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار.

وعليه فقد تبلورت مشكلة البحث في السؤال الرئيس:

ما هي المعوّقات والتحديات التي تحول دون تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة؟

أهداف البحث

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة.
2- التعرف على المعوّقات والتحديات الاجتماعية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة.
3- التعرف على المعوّقات والتحديات الاقتصادية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة.
4- التعرف على المعوّقات والتحديات الدينية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة.
5- التعرف على الأسباب التي تدفع المجتمع الغزّي إلى تقييد المرأة والحد من حراكها السياسي.

تساؤلات البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث، تم صياغة بعض الأسئلة الفرعية التي ساهمت في تأطير مشكلة البحث على النحو التالي:

1- ما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة؟

2- ما هي المعوّقات والتحديات الاجتماعية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة ؟

3- ما هي المعوّقات والتحديات الاقتصادية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة ؟

4- ما هي المعوّقات والتحديات الدينية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة ؟

5- ما الأسباب التي تدفع المجتمع الغزّي إلى تقييد المرأة والحد من حراكها السياسي؟

أهمية البحث

الأهميّة العمليّة

يمكن لهذا البحث من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية أن يوفر رؤية للقيادة السياسية في فلسطين لتمكينها من صياغة آليات ملزمة تلزم الأحزاب السياسية بإدماج المرأة في برامجها، فالقواعد القانونية التي تكفل ممارسة المرأة للأنشطة السياسية موجودة، ولكن تكمن المشكلة في التطبيق، وفي الآليات التي يجب أن تضعها القوانين لضمان مشاركة أوسع في الحياة الحزبية وبالتالي في الحياة السياسية، باعتبار أن الأحزاب هي بوابة العمل السياسي، وبالتالي مما يدفع إلى زيادة حصة النساء في المجالس النيابية.

الأهميّة العلميّة

تجلّت أهميّة البحثمن خلال مساهمته في سدّ الفجوة العلميّة في الدّراسات السّابقة، وكذلك من خلال تحقيق إضافية علميّة وإثراء الجانب المعرفي، وإرفاد المكتبات العلميّة بمساهمة جديدة في بحث المعوّقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تتسبب في ضعف المشاركة السياسية للمرأة

الفلسطينية، كما يبحث في مكون أساسي من مكونات المجتمع، ويعرض واقع المرأة الفلسطينية وتحديات دورها الوظيفي في ظل التغيرات الاجتماعية المحلية والإقليمية.

منهجيــة البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج يعالج المعيقات والتحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويساعد على تفسير سلوك المجتمع الفلسطيني تجاه المشاركة السياسية لدى المرأة وانعكاسه على التنمية السياسية في قطاع غزة .

أدوات البحث

اعتمد البحث على عدد من الأدوات المنهجية التي تعتبر الأنسب في مثل هذه الأبحاث وهي:

- **الاستبانة:** استخدمهذا البحثالاستبانة، كأداة من أدوات البحث العلمي لقياس اتجاهات الرأي، حيث تمّ توزيع 220 استبانة على عينة عشوائية من مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.
- **المقابلة:** وهي وسيلة مساندة تم توظيفها لتخدم أدوات جمع المعلومات الرئيسية كالمراجع السابقة والاستبانة، وقد بلغ عدد المقابلات التي أجراها الباحث مع شخصيات في قطاع غزة لها علاقة بموضوع البحث10 مقابلات، وذلك لتحقيق غرضين رئيسيين هما تغطية النقص لما لم توضحه الاستبانة، وتقديم التفسير لبعض الحالات التي عكستها الأرقام.
- **مجموعات نقاش:**تمّ تنفيذ مجموعات نقاش مركزة مع مجموعات نسوية مختلفة من قطاع غزة.

حدود البحث

- **الحد الزمني:**- 20072015 م
- **الحد المكاني:** قطاع غزة.
- **الحد الموضوعي:** دراسة المعوّقات والتحديات التي تقف أمام تفعيل مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي.

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات

مقدمة

يُعتبر مفهوم المشاركة السياسية أحد أهم المفاهيم التي استقطبت اهتمام الباحثين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وذلك بسبب تداخل هذا المفهوم مع بعض المفاهيم السياسية والاجتماعية الأخرى، حتى أن بعض المفاهيم يتوقف تحققها على أرض الواقع على توفّر مفهوم المشاركة السياسية مثل مفهوم الديمقراطية، الذي لا يمكن تعريفه وتحديده دون التعرض لمفهوم المشاركة السياسية.

ورغم هذا التداخل بين مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم السياسية والاجتماعية الأخرى، إلّا أنّ المشاركة السياسية نشاط مستقل، وفلسفة قائمة بذاتها، وله عناصره الفكرية والقانونية، التي يُشترط توافرها حتى يتحقق هذا النشاط على أرض الواقع، ويتحقق الهدف المرجو منه.

بناءً على ما سبق، فإنّ هذا المبحث يهدف إلى التعرف على مفهوم المشاركة السياسية، والمفاهيم الأساسية المرتبطة به، وكذلك التعريف بمصطلحات البحث.

أولاً المفاهيم الأساسية للمشاركة السياسية للمرأة

تعريف المشاركة:

تختلف التعاريف الّتي تناولت مفهوم المشاركة، باختلاف مجال العلوم التي ينتمي إليها صاحب التعريف، فهناك من عرّف المشاركة بأنها مساهمة الأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق المصلحة العامة (بادي، 2005، ص26)، وهناك من ربط مفهوم المشاركة بالمساهمة الفعلية المباشرة للجماهير في كافة شؤون المجتمع (بن رحو، 2007، ص6)، بينما ترى "Jumble & Wille" أنَ المشاركة هي الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة، وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر على طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين (سيد فهمي، 2004، ص70)، و في تعريفها للمشاركة أكدت أيضاً "MargretKonway"على أنها الأنشطة التي يحاول الأفراد عن طريقها التأثير في نظم الحكومة وأبنيتها واختيار المسؤولين فيها وتحديد سياستها، وهذه الأنشطة إما أتكون مؤيدة لوجود الحكومة أو

مناوئة لها، وقد عرفها السيد الحسيني بأنها قدرة العناصر النشطة في المجتمع المحلي على فهم طبيعة السياق الاجتماعي ومحاولة تغييره إلى الأفضل من خلال جهود الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع واستغلال كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة مع التغلب الدائم على كافة المعوقات التي تعترض هذه العملية (سيد فهمي، 2004، ص71).

ويرى الدارس أنه رغم تعدد الآراء حول تعريف مفهوم المشاركة، إلا أنها تكاد تجتمع حول نقاط محددة، تتمحور حول العمل الإرادي الذي يقوم به المواطن، باعتباره فرداً متساوياً مع الآخرين من مجموع متجانس حول قضية محددة تتعلق بمصالح المجموع والفرد، إضافة لكون هذه العملية الطوعية عملية منظمة في جوهرها ومظهرها، وذات أهداف مشتركة في الغالب وموحدة في كثير من الأحيان، بمعنى أنّ المشاركة هي عمل تطوعي، منظم أو عفوي، تهدف إلى التأثير في السياسات العامة من خلال التوجيه والإعداد والتنفيذ، وتهدف إلى التغيير الإيجابي أيضاً.

تعريف المشاركة السياسية:

في البداية لا بد أنْ نشير إلى أنّ مفهوم المشاركة السياسية بمحتواه العام، لا يعني بالضرورة مشاركة الفرد بالعملية السياسية بمفهومها المحدد الضيق الخاص بسياسة الدولة أو النظام السياسي مباشرة، بل يمكن لهذا المفهوم أن يختص بجانب واحد من جوانب المشاركة السياسية مثل الإصلاح الاجتماعي أو الإصلاح الديمقراطي وحتى العمل في المنظمات المدنية القطاعية المتخصصة، حيث يكون هذا النشاط جزءاً من مجمل النشاطات التي يمارسها أفراد المجتمع ضمن منظماتهم المدنية من أجل خلق صورة شاملة وواسعة لمجمل المجتمع من خلال مشاركة الجميع في رسم هذه الصورة ولكن من منطلق التخصيص والنشط الاحترافي الواعي والممنهج (الشيخ علي، 2010، ص25).

يُعتبر مصطلح المشاركة السياسية حديثاً نسبياً شاع استخدامه في أعقاب الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر، حيث كان لهذه الثورة أثر كبير في مزيد من الاتجاه نحو المشاركة السياسية، فقبل ذلك كانت المشاركة السياسية محدودة جداً وتقتصر على نخبة معينة من أفراد المجتمع، وكانت الأغلبية العظمى بعيدة عنها.حيث يرى "صموئيل هينتنجتون"أنَ المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي (أبراش، 1998، ص238)، ويُعاب على هذا التعريف بأنه يعتبر المشاركة السياسية نشاط يقتصر على المواطنين

العاديين وحدهم، ولا تشارك به النخبة السياسية، وهذا تصور غير واقعي، ويتنافى مع ما يوحي إليه مفهوم المشاركة، كما أنّ هذا التعريف لا يحدد طبيعة النشاط الجماهيري الذي يشارك فيه المواطنون، إن كان منظماً أم غبر منظم، سلمياً أم غير سلمي (سعد، والزيات، 2003، ص449).

أما "مكلوسكي" فقد اعتبر أنّ المشاركة السياسية تشير إلى الأنشطة الإرادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها اختيار الحكام وتكوين السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر (أبراش، 1998، ص239)، وقد اتفق هذا التعريف إلى حدٍّ بعيد مع التعريف الذي أورده "طارق عبد الوهاب"، بأن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أن المشاركة السياسية تقضي باشراك الفرد في كافة مستويات العمل السياسي، بل وصياغة النظام السياسي (عبد الوهاب، 2000، ص108).

بينما عرف "فليب برو" المشاركة السياسية على أنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرًا على سير عمل المنظومة السياسية (برو، 1998، ص301).

وقدّم "نورمان ناي، وسيني فيربا" تعريفاً آخر للمشاركة السياسية بأنه تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار الحكام، والمشاركة في ما يتخذونه من قرارات (بن رحو، 2007، ص8)، ويلاحظ الدارس هنا أن هذا التعريف يتفق مع التعريف الذي أورده "صموئيل هينتنجتون" من ناحية، ويختلف معه من ناحية أخرى، فهو يتفق معه بالتركيز على أنشطة المواطنين العاديين دون النخبة السياسية، بينما يختلف معه بأنه يحصر النشاط الذي تمارسه الجماهير بالنشاط المشروع فقط، وزاد عليه أيضاً في أن نشاط الجماهير يشمل اختيار الحكام، ولا يقتصر على التأثير في القرارات السياسية.

وأورد "ميرون وينر" تعريفاً أكثر شمولياً عندما اعتبر أن المشاركة السياسية هي أي عمل تطوعي، منظم أو غير منظم، ناجح أو فاشل، مشروع أو غير مشروع، يؤثر في صياغة السياسة العامة للدولة، وفي اختيار القادة السياسيينفي كافة مستويات الحكم المحلية والقومية (بن رحو، 2007، ص9)، وينوّه الدارس هنا أنّ هذا التعريف أكثر شمولاً من التعاريف التي أوردناها سابقاً، فقد أضاف

عليها بأن المشاركة فعل تطوعي لا يقتصر على التأثير في القرارات السياسية، أو في عملية اختيار الحكام فقط، بل يمتد إلى التأثير في تحديد السياسات العامة، بالإضافة إلى أنه لا يستبعد الإعمال الفاشلة وغير المشروعة وغير المنظمة من نطاق الأعمال التطوعية.

وقد أصبح مفهوم المشاركة السياسية يلعب دوراً مهماً في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، وفي إطار ما يعرف بـ" التنمية المستدامة" للمجتمعات، وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية، لذلك هناك من عرّف المشاركة السياسية بأنها عملية بطيئة في الديمقراطيات الحديثة نتيجة عوامل ذاتية أهمها الفقر والأمية، وأنَّ هذه المشاركة تبقى محدودة أيضاً في الدول الديمقراطية المستقرة (رسل، 1996، ص53).

ويعتبر "محمد السويدي" أن المشاركة السياسية تشمل النشاطات السياسية المباشرة الرسمية: تقلد منصب سياسي، عضوية حزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، والنشاطات غير المباشرة كالعضوية في هيئات التطور والترفيه الاجتماعي (السويدي، 1990، ص173).

بينما أشار "عبد الهادي والي" إلى أن المشاركة السياسية هي إصرار الجماهير على ممارسة حقوقهم السياسية، كالتصويت الانتخابي، والانتماء الحزبي، أو العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع، والمشاركة في أعمال الندوات العامة وحلقات النقاش والمؤتمرات (والي، 1988، ص114).

وفي تعريفٍ آخر للمشاركة السياسية، يعرفها "عبد الهادي الجوهري" بأنها العملية التي بمقتضاها يمارس الفرد دوراً في الحياة السياسية، ويشارك في صياغة الأهداف العامة للمجتمع، ووضع تصور للآليات المثلى الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف (الجوهري، وآخرون، 1984، ص23).

وقدّم "اسماعيل سعد" تعريفاً شاملاً للمشاركة بأنها انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان موقفه من هذه المسائل التأييد أو الرفض أو التظاهر (سعد، 1999، ص223).

ولكن هناك من ينظر إلى المشاركة السياسية نظرية ضيقة ، حيث حصرها في عملية التصويت في الانتخابات فقط، فاعتبر أن المشاركة السياسية تعني إدلاء الأفراد بأصواتهم في صناديق الاقتراع في كافة الانتخابات السياسية التي تجريها الدولة (عبد الوهاب، 2000، ص112).

يستخلص الدارس من التعاريف السابقة أن مفهوم المشاركة السياسية يقوم على أساس واضح محدد من دخول المواطن العادي، بمحض اختياره وبكامل إرادته، في نشاط جماعي اجتماعي، تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة المجتمع، إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح، وإن تراوحت حدتها حسب الوضع أو المجتمع المعين، وبناءً عليه يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها "تلك الأنشطة السياسية التي من خلالها يشارك الفرد في اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كانت هذه الأنشطة عفوية أو منظمة".

مفهوم المشاركة السياسية للمرأة:

تتوقف مشاركة المرأة في الحياة السياسية على ظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية لممارسة هذا الدور، لذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

وترتبط المشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص بمفهوم المواطنة ومبدأ المساواة، لذلك فإن من أولى المقدمات لمشاركة المرأة الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها وبالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز لشأن السياسي كما هو معلوم شأن عام لا يمكن للفرد أن يكون مؤثرًا أو مشاركًا أو فعالًا فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة، وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي، وعلى الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع إلا أنها في الواقع تمثل أقلية سياسية.

والمقصود بالمشاركة السياسية للمرأة تعزيز دورها في إطار النظام السياسي في إطار مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين، أو أنها تعني أوسع مشاركة هادفة من طرف المرأة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وتسيير الشأن العام (العزاوي، 2012، ص19-20).

ويؤكد الدارس بناءً على ما سبق أن المشاركة السياسية للمرأة تتوقف على مدى توافر القدرة والدافع لديها، والظروف التي تحددها طبيعة المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، وهنا تبرز أهمية التنشئة ودورها في خلق وتكوين قيم المشاركة لدى المرأة، فكلما تعززت هذه القيم،

ازداد احتمال مشاركة المرأة في الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة، وازداد عمق وتأثير هذه المشاركة.

المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية:

أشرنا سابقاً إلى التداخل بين مفهوم المشاركة السياسية، وبعض المفاهيم الاجتماعية، بحيث يشكل تعريف هذه المفاهيم وتحديدها مدخلاً مهماً لتوضيح المشاركة السياسية، وحقيقة الأمر أن هناك مفهومين يرتبطان ارتباطاً قوياً بالمشاركة السياسية، وهما المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن هناك صعوبة عند الفصل بين هذه المفاهيم في الواقع العملي لتداخلها تداخلاً قوياً، وتأثير كل مفهوم من هذه المفاهيم في المفهومين الآخرين وتأثره بهما تأثراً كبيراً، لذلك لابدّ لنا من تعريف هذين المفهومين قبل البحث في المفاهيم الأخرى المرتبطة بالمشاركة السياسية.

تُعرف **المشاركة الاجتماعية** بأنها تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين أساسيين وهما:

الأول: ويتمثل في العمل على توفير أو تقديم بعض الخدمات المحلية الهامة التي يحتاجها المجتمع المدني المحلي وذلك من خلال الجهود الاجتماعية التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو المستشفيات بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

والثاني: هو حل المشكلات اليومية التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع (الشيخ علي، 2010، ص28).

أما **المشاركة الاقتصادية** فهي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعني الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما قد تعني أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه بحيث يكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الاقتصاد الوطني، مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الأسعار أو يحجبون سلعًا معينة عن المستهلكين (الشيخ علي، 2010، ص28).

- **المشاركة السياسية والتنشئة السياسية:**

تبرز العلاقة بين مفهوم التنشئة السياسية والمشاركة السياسية في أن التنشئة السياسية هي بمثابة الخلفية الأساسية، أو الدافع الأساسي وراء دخول الأفراد في العمل السياسي، فالتنشئة السياسية هي مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع المجتمع، وطالما أنّ هذه الأنماط مختلفة ومتعددة، فإن مواقف الأفراد من المشاركة السياسية سوف تكون مختلفة ومتباينة، وهذا ما يدلل على الارتباط الوثيق بين المفهومين، على الرغم من أن المشاركة السياسية لا تمثل امتداد لمفهوم التنشئة السياسية كمفهوم سياسي (عبد الوهاب، 2000، ص102).

ويؤكد "إبراهيم أبراش" أنّ المشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المتحصل بالتنشئة السياسية، ولا تنفصل عن الثقافة السياسية للمجتمع، ثقافة تنمي روح المشاركة وتحمل المسؤولية، أو ثقافة تنمي روح الاغتراب والانكفاء على الذات (أبراش، 1998، ص241).

- **المشاركة السياسية والثقافة السياسية:**

تُعّرف الثقافة السياسية بأنها كل ما يتعلق باتجاهات الأفراد تجاه النظام السياسي وما يرتبط به من نظم فرعية ومؤسسات ومنظمات مختلفة، ويمكن التمييز بين مستويات الثقافة السياسية في نظم سياسية مختلفة من خلال ثلاثة عناصر أساسية، وهي مستوى إلمام الفرد، طبيعة المشاعر، ومستوى التقييم (خشيم، 2004، ص167).

وتتوضح العلاقة بين مفهوم المشاركة السياسية والثقافة السياسية من خلال دراسة تنوع الثقافات السياسية الناجمة عن تنوع النظم السياسية، فالنظم التقليدية يتسم أفرادها بالسلبية، وبالتالي يكون اهتمامهم بالمشاركة السياسية ضعيف، على عكس النظم المتطورة التي يهتم الأفراد فيها بما يدور حولهم من أحداث سياسية، ويكونوا أكثر حرصاً على أداء أدوارهم في المجتمع، وبالتالي فإنّ زيادة الوعي الثقافي لدى الأفراد يؤثر تأثيراً كبيراً على مشاركتهم السياسية (خشيم، 2004،ص169).

- **المشاركة السياسية والتمكين السياسي:**

يُقصد بالتمكين السياسي وصول الفرد إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار، ووضع السياسات العامة (بلول، 2009، ص651).

وتبرز العلاقة التداخلية والمتشابكة بين مفهومي التمكين السياسي والمشاركة السياسية في أنّ التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز قدرة الفرد على المشاركة السياسية من خلال المشاركة الفعالة في كافة أنشطة المنظمات والمؤسسات السياسية، وباعتبار أن المؤسسات البرلمانية هي أهم المؤسسات التي تشارك في صناعة القرار السياسيورسم السياسات العامة، فإن التمكين السياسي للفرد يُقاس على مستوى مفهومي بمدى المشاركة السياسية لهذا الفرد في الحياة السياسية، وليس أدلّ على ذلك من أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتمد مقياساً لتمكين المرأة ليقيس مشاركة المرأة في السياسة اعتماداً على حصة النساء في المجالس النيابية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص26).

- **المشاركة السياسية وقوة التأثير:**

أشارت العديد من الدراسات إلى أنّ الأفراد ذوي التحصيل العلمي العالي هم الأكثر مشاركةً في السياسة، بمعنى أنّ التعليم والوعي تّعتبر من العوامل الأكثر دفعاً للمشاركة السياسية (صالح، 2005، ص24) وبالتالي من الضروري تسلح الفرد بالعلم والتكنولوجيا، ولكن يجب ألاّ تقتصر مهمة الفرد على استقبال العلوم المختلفة، بل يجب أنّ تكون له المقدرة على المشاركة في تطوير هذه العلوم، وكذلك البحث عن حلول للمشاكل التي تتولد عنها، وهذا ما سوف يؤدي إلى تحول الفرد إلى ثقافة المشاركة، فالإنسان المتعلّم الواعي يستشعر بقوة تأثير لديه، وبقدرته على المشاركة في صنع القرار في المجتمع الذي يعيش فيه، سعياً منه لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع والتي تتحقق من خلالها أهدافه الخاصة (صالح ، 1998، ص85).

- **المشاركة السياسية والأحزاب السياسية:**

الأحزاب السياسية عبارة عن منظمات تهدف إلى إحداث تأثير في تكوين الرأي العام، وتّعتبر الانتخابات وممارسة الاقتراع إحدى الأدوات الهامة لدى الأحزاب السياسية لإحداث هذا التأثير، وتوّفر الأحزاب للأفراد قنوات مؤسسية تسمح لهم بالمشاركة النشطة في التأثير على صانعي القرار السياسي، فالانضمام إلى الحزب، والمشاركة في أنشطته، والتصويت لصالحه في الانتخابات، تّعتبر أنشطة هامة تعزز ثقافة الإيجابية والمشاركة ضد السلبية واللامبالاة (عثمان، 2016)

- **المشاركة السياسية والتنمية السياسية:**

التنمية السياسية هي عبارة عن عملية النمو في بناء المؤسسات، وتشجيع الممارسات الديمقراطية، وهي ترتبط بالتباين بين البنى السياسية في المجتمع، وتستهدف عملية التنمية السياسية حشد التأييد الجماهيري لتشكيل نظام سياسي قومي، وتعزيز قيم وسلوكيات المشاركة السياسية، وتبرز العلاقة بين مفهوم المشاركة السياسية والتنمية السياسية كون التنمية السياسية تهدف إلى بناء الديمقراطية التي تّعتبر إحدى صور المشاركة السياسية، وبالتالي فإنّ هناك علاقة موجبة بين التنمية السياسية والمشاركة السياسية، بمعنى أنهّ كلما انتشرت مظاهر التنمية السياسية في المجتمع، كلماّ زاد الدافع لدى الأفراد للمشاركة السياسية (أبو عامود، 2005، ص137).

- **المشاركة السياسية والرأي العام:**

يّعرّف مفهوم الرأي العام بأنهّ مشاعر عامة يكوّنها الأفراد تجاه قضايا وأحداث وشخصيات سياسية محّلية وخارجية، وتبرز أهمية هذا المفهوم في المجتمعات الديمقراطية، بحيث يصبح الرأي العام فيها موجهاً لكل الممارسات السياسية، ومحوراً لكل القرارات السياسية، وتتمثل العلاقة بين المفهومين في أنّ الرأي العام يؤثر ويتأثر في الانتخابات السياسية، وبالتالي مستوى المشاركة السياسية يتحدد وفقاً لجماعات المصالح التي تلعب دوراً حيوياً في توجيه نتائج الانتخابات، كما أنّ المشاركة السياسية هي التي تمكن الرأي العام الشعبي من ممارسة مهامه الرقابية على آلياتها وإفرازاتها (خشيم، 2004، ص243).

يستخلص الدارس ممّا سبق أنّ المشاركة السياسية تعني المشاركة في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامّة على كافة المستويات، وهي سلوك مباشر أو غير مباشر يمارس الفرد من خلاله دوراً في الحياة السياسية بهدف التأثير في عملية صنع القرار، والمشاركة السياسية آليّة هامّة من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه، لذلك فهي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب.

وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة أفراد المجتمع في إدارته، وبالتالي فهي تعبير للمواطنة ويجب أن تقوم على الحقوق المتساوية للنساء والرجال على قدم المساواة، وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق.

ثانياً مصطلحات البحث

- **التحدّيات:**

التحدي لغةً: بمعنى المباراة والمبارزة، جاء في لسان العرب " تحديت فلاناً إذا بارَيْتَه في فعلٍ ونازَعْتَه الغلبة"، ويقال: أنا حُدَيّاكَ أي معارضك، وهذا حُدَيّا هذا أي ندّه ونظيره، وأنا حُديّاك بهذا الأمر أي: مباريك الوحيد فابرز لي وحدك (ابن منظور، 2006، ص62).

التحدي اصطلاحاً: التحدي اصطلاحاً يتصل اتصالاً وثيقاً بالمعنى اللغوي، فهو طلب الإتيان بالمثل على سبيل المنازعة والغلبة، ويتحدد المثل تبعاً لما يتحدى به، أو هي تلك القضايا التي تثير جدلاً في الأوساط العلمية والاجتماعية ما بين مؤيد ومعارض لها (الشهري، 2009، ص85) .

التحدي إجرائياً: يقصد الباحث بالتحديّات مجموعة المشكلات والصعوبات الخارجيّة المتوقعة التي تعرقل تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- **المعوّقات**

المعوقات لغةً: بمعنى العقبات والمعطّلات، جاء في المعجم الوسيط عاقه الشيء – عوقاً: أي منعه منه وشغله عنه (أنيس وآخرون، 1970، ص1179) .

المعوقات اصطلاحاً: يعرف العائق بأنه "عبارة عن كل حاجز أو مانع مادي أو معنوي أو نفسي أو اجتماعي، يقف كالسد بين المرء وبين طموحه أو تحقيق حاجاته" (جرجس، 2005، ص360)، أما المعوقات تُعرف بأنها " كل الأشياء أو الأشخاص أو الأشكال الاجتماعية التي يمكن أن تكون عائقاً يحول دون أن يحقق الإنسان أهدافه وطموحاته" (جرجس، 2005، ص508).

المعوقات إجرائياً: يُعرف الباحث المعوقات إجرائياً بأنها مجموعة من العقبات والصعوبات الداخليّة القائمة التي تحول دون تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- **تفعيل**

التفعيل لغةً: تعني التنشيط والتحفيز (ابن منظور، 2006، ص273).

التفعيل إجرائياً: يقصد بها الباحث زيادة التأثير وتعظيم المشاركة

- **المشاركة السياسية**

المشاركة لغةً: تعني المساهمة أو النصيب

المشاركة إجرائياً: يقصد بها الباحث الممارسة الحقيقية المؤثرة

السياسية: منسوبة إلى السياسة، وهي علم الدولة أو السلطة أو علم إدارة شؤون البلاد.

المشاركة السياسية اصطلاحاً: مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكمون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرًا على سير عمل المنظومة السياسية (برو، 1998، ص301).

المشاركة السياسية إجرائيّاً: تعني عملية الممارسة والتأثير في الحياة السياسية بكل مستوياتها بإرادة كاملة مستقلة، دون ممارسة أي نوع من أنواع الإجبار أو الضغوط.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: النظريات المفسرة للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: النظريات المفسرة للبحث

تُعتبر المشاركة السياسية بمختلف أنواعها وأشكالها، عنصراً مميزاً للنظم السياسية الديمقراطية، فاستحوذت على حيز كبير من جهود وتفكير فلاسفة السياسة والاجتماع باعتبارها مجالاً للفكر والنشاط السياسي، وقد زادت الدراسات والأبحاث التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة، لما اقتضته التطورات العصرية من الوصول إلى رؤية تأصيلية متكاملة حول هذا المفهوم.

وقد ظهرت النظريات الفكرية المتعلقة بالمشاركة السياسية نتيجة الصراع القائم بين الاتجاهات المختلفة، حيث سعت هذه النظريات إلى تأصيل مكانة المرأة وحقها في التمتع بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها الرجل، بما يحّقق المساواة بين الجنسين، فأرست هذه النظريات الأسس والأفكار التي ترتكز عليها محددات المشاركة السياسية وأبعادها.

يسلط هذا المبحث الضوء على أهمّ النظريات المتعلقة بالمشاركة السياسية، والتي تتلاءم مع طبيعة هذا البحث وأهدافه.

- **النظرية الليبرالية:**

تعتمد النظرية الليبرالية على وسائل التنشئة الاجتماعية لتفسيرها تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة، حيث يتعلم الرجل أنماطاً معينة من السلوك مثل التنافس، والنظرة المادية للعالم، وتجنب العاطفة، بينما يتم توجيه المرأة نحو أنماط أخرى مثل الخضوع، والطاعة، لذلك لا بدّ من إعادة ترتيب مكانة المرأة التي ترسخت بفعل وسائل التنشئة الاجتماعية، للقضاء على التمييز، وتحقيق المساواة بين الجنسين (صالح، 2005، ص 89).

ترتكز النظرية الليبرالية على فكرة أساسية بأنّ القيم والمعايير الثقافية تؤثر تأثيراً كثيراً في سلوك الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية، حيث يتم توجيه الرجل نحو صناعة القرار السياسي بينما يتم

تحييد المرأة عن مثل هذه الأنشطة، وتعارض هذه النظرية انقسام المجتمع إلى قسمين : قسم يمارس فيه الرجلالأنشطة السياسية والاجتماعية بحرّيّة، وقسم يفرض قيود على المرأة ويعزز قيم التنازل والتبعية لديها، لذلك سعت هذه النظرية إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة ضمن إطار الحقوق المتساوية، والقضاء على هذا الموروث القيمي الذي ترسخ عبر الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية (سعيد، 1977، ص 234).

- **النظرية الماركسية:**

أيّدت النظرية الماركسية نضال الحركات النسوية في العالم من أجل المطالبة بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، والمشاركة الفاعلة في الأنشطة السياسية والإنتاجية بمستوياتها المختلفة، وعارضت حصر دور المرأة في الاختلافات البيولوجية، فالمرأة في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية كانت عرضة لاستغلال الرجل وتسلطه عليها، ويقتصر نشاطها على الإنجاب والرضاعة خصوصاً، بعد انتقال النشاط الإنتاجي خارج المنزل، مما أفقد المرأة قوتها وتأثيرها (عبد المعطي، 1975، ص 123)

وانطلاقاً من الفكر الماركسي، حاولت الحركات النسوية إعادة ترتيب مكانة المرأة من خلال تشجيع المرأة على الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي، ورفض التبعية والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد، والاندماج في المجتمع كعضومؤثّر وفعّال (صالح، 2005، ص95).

وقد أشار "ماركس" إلى المشاركة السياسية من خلال عرضه للحقوق السياسية باعتبارها الامتيازات التي يتمتع بها الفرد كونه مشاركاً في الحياة السياسية للمجتمع الذي ينتمي إليه، وتتمثل هذه الحقوق في حق التصويت، وحق اختيار الحكام، ولكنّ "ماركس" رفض مقولة أنّ هذه الحقوق تدعم وتقوي الجانب العام في نشاط الفرد، لأنهّ اعتبر أنّ هذه الحقوق تعزل الفرد عن الجماعة التي ينتمي إليها (عارف، 1996، ص245).

- **نظرية النوع:**

تعزي هذه النظرية ضعف المرأة وخضوعها لسببين رئيسين : السبب الأول يتعلق بالسلطة الأبوية، ووجود أسرة تكون فيها الزوجة تابعة للزوج من خلال تقسيم العمل وتحّملها إنجاب الأطفال ورعايتهم وباقي الأعمال المنزلية، أما السبب الثاني فيتعلّق بالعنصر الثقافي، فالثقافة الذكورية تربط القصور والتدني بالأنوثة، بمعنى أنّ التكوين البيولوجي للمرأة ليس ضعفاً أو عيباً، وإنّما هي إشكالية تنبع من السلطة الأبوية والثقافة الذكورية التي تكّرس ضعف المرأة وخضوعها(صالح، 2005، ص 96).

لقد رفضت هذه النظرية تقسيم الأدوار الذي اصطنعه المجتمع بين الرجل والمرأة وفقاً للاختلافات البيولوجية، وسعت إلى إعادة تقسيم أدوار المرأة والرجل بشكل عادل، من خلال تخطي الاختلافات البيولوجية إلى التركيز على الاختلافات الثقافية، لذلك حاولت هذه النظرية تفسير علاقة الرجل بالمرأة في إطار مفهوم النوع وليس مفهوم الجنس، مما يتيح للمرأة تعزيز مشاركتها مع الرجل، خاصةً في الأنشطة السياسية والاقتصادية، فالنشاط الاقتصادي يساهم في دفع المرأة إلى المشاركة سياسياً في صنع القرار السياسي (صالح، 2005، ص 98).

- **نظرية التطوعية المدنية:**

تتعلّق المشاركة السياسية وفقاً لهذه النظرية بثلاثة متغيرات : المال ويشمل الوقت والمهارات المطلوبة لهذا العمل، وطبيعة المعلومات وتشمل اتصال العمل، وحجم النشاط ويشمل زيادة حجم العمل المبذول، ويُعتبر كل متغير من المتغيرات الثلاثة عملاً خاصاً بالمشاركة السياسية، بمعنى أنّ كل عمل يتعلق بالمشاركة السياسية يمكن فهمه من خلال مقارنته بالأعمال الأخرى، ورغم أهمية هذه العناصر ، فإنه لا يمكن إغفال عنصر التعليم ومستوى الدخل وطبيعة الوظيفة التي يزاولها الفرد (صالح، 2005، ص 99).

- **نظرية المجتمع الجماهيري:**

ظهرت هذه النظرية نتيجة تضخم المجتمع الصناعي الحديث، الذي أفرز توجهاً فكرياً يدعو إلى العودة إلى النموذج الاجتماعي المترابط الذي كان سائداً قبل النهضة الصناعية، وتقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين:

أولاً وجود علاقة موجبة بين التقدم التكنولوجي واتساع المدن، والانسياق الجماعي الانفعالي.

ثانياً الحرمان من العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى التفاف الأفراد حول أفكار حماسية غير عقلانية.

بمعنى أنّ نظرية المجتمع الجماهيري سعت إلى تحليل مجموعة من العوامل التي تشكل في مجملها المشاركة السياسية، وتتعلق هذه العوامل بالحرمان من العلاقات الاجتماعية، والارتباط بأيديولوجية الجماهير، والانسياق الجماعي وراء قيادات سياسية محددة، بمعنى أنّ المشاركة السياسية في ضوء هذه النظرية تعتبر من الأشكال غير التقليدية التي تحمل ملامح المظاهرات والاعتصام(صالح، 2005، ص103).

وكخلاصة لما سبق، فقد لاحظنا كيف اتفقت مواقف النظريات الاجتماعية فيما يتعلق بحق المرأة في المشاركة السياسية، حيث سعت هذه النظريات إلى تأصيل مكانة المرأة وحقها في التمتع بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها الرجل، بما يحّقق المساواة بين الجنسين، فأرست هذه النظريات الأسس والأفكار التي ترتكز عليها محددات المشاركة السياسية وأبعادها.

ولعلّ اطّلاع الباحث على هذه النظريات ساعد في تأطير مفهوم المشاركة السياسية، إذ يندرج في إطار التعبير السياسي والشعبي وإدارة الشؤون العامة من قبل أطراف المجتمع، وبالتالي فإن المشاركة السياسية تشترط وجود أفراد ينتمون إلى مجتمعهم، ويعبرون عن إرادة المجتمع عندماتتوفر لديهم الإمكانيات المعنوية ووسائل التعبير، وبناءً عليه يتم وصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي عندما يسمح بأوسع مشاركة سياسية.

ولاحظنا أيضاً كيف أنّ مفهوم المشاركة السياسية يقوم على الاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو النوع الاجتماعي، كما أنّ المشاركة السياسية تُعتبر اللبنة الأولى في إعادة تركيب النظام السياسي، بما يتيح الفرصة للجميع للمشاركة عبر آليات الديمقراطية، لذلك تُعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي نستطيع من خلاله تمييز الأنظمة الديمقراطية من الأنظمة الاستبدادية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال البحث المكتبي للأدبيّات الّتي بحثت في موضوع الدّراسة، توصّل الباحث إلى مجموعة من الدراسات المحلّيّة والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة بالبحث والتحليل، كان من أهمّها:

- **دراسة (علا أبو الغيب، وإياد الكرنز،2015) بعنوان: "واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن 1325"**، التي هدفت إلىالتعرّفعلىالتعرف على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، بما يتوافق مع مبادئ القرار 1325، وكذلك تحديد المعيقات الرئيسية التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية في العملية السياسية، والتعرف على دور المجتمع وتوجهاته حول المشاركة السياسية للمرأة، واتبعت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف أسلوب البحث الإجرائي كمنهجية للدراسة، لضمان المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع في جميع مراحل البحث بدءًا من التخطيط ثم التنفيذ والتحليل، وبيّنت نتائج الدراسة أنّهناك تغير حقيقي وجدي في اتجاهات المجتمع الفلسطيني نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسية، وأن وجود المرأة في الكثير من مراكز صناعة القرار والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أصبح ظاهرة طبيعية ومطلوبة في المجتمع، وأنّ الثقافة المجتمعية السائدة والعادات والتقاليد والموروث الثقافي، الذي يحط من قدر المرأة مقارنة بالرجل، هي أهم المعيقات التي تواجه المرأة، بالإضافة إلى الثقافة الذكورية للمجتمع الفلسطيني، التي ترسخت ضمن التنشئة الاجتماعية، التي عززت فرص الرجل على حساب المرأة والشاب على الفتاة.
- **دراسة (منور نجم،2013) بعنوان: "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية (دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها)**"،حيث استعرضت الدراسة دور المؤسسات في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، وناقشت مدى توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، بهدف الكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت، حيث جرت الدراسة على عينة مكونة من (10) مؤسسات

تعمل في مجال تمكين المرأة، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ معايير تمكين المرأة ومؤشراتها تتفاوت في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي، في حين أنّ نسبة التباين في معايير تمكين المرأة لا تختلف باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية).

- **دراسة (آمال أبو عيشة، 2013) بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص"** التي سعت إلى تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين، وفحص تمثيلها في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، واستعرضت المعيقات التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها، ومشاركتها السياسية بشكلٍ فاعل، وبيّنت مدى تأثير كلٍّ من الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي الفلسطيني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حيث اتبعت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة، وعقد مقابلات معمّقة مع شخصيات نسوية متعددة، ومع مجموعات مركزة نسوية مختلفة، وأوضحت أبو عيشة من خلال النتائج أنّ نسبة مشاركة النساء في الشأن العام لم تصل لحدٍ يُرضي طموحات المرأة التي شاركت بنضالها في جميع المراحل، كما أكّدت أبو عيشة أنَ التشريعات والقوانين تقف عائقًا أمام مشاركة المرأة وفقًا للقانون السائد في ظل مجتمع عشائري تحكمه العادات والتقاليد ومحافظ في رؤيته للمرأة.
- **دراسة(أيمن أبو شمالة، 2013) بعنوان: "دور المرأة في الثورات العربية وانعكاسها على المرأة الفلسطينية"**، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية من القيادات النسوية السياسية والشبابية والإعلامية والأكاديمية وناشطين وناشطات في المجتمع المدني في قطاع غزة، واستخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي، هدف الدارس من خلالها التعرف على دور المرأة العربية في الثورات العربية من ناحية وانعكاسها على المرأة الفلسطينية من ناحية أخرى، وكذلك التعرف على مدى تأثير الثورات العربية على الوضع الفلسطيني العام وعلى المرأة الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المرأة العربية تميزت بشكل كبير في الحراك الشعبي، وتعددت أشكال مشاركتها في الثورة، فقد شاركت في المظاهرات والاعتصامات ونظمت بعضًا منها، وأنشأت

المرأة العربية مدونات وصفحات الفيس بوك ونشرت رسائل ثورية عبر مواقع اليوتيوب محاولة من خلالها أن ترفع مفهوم الحريات والتحرر والمدافعة عن حقوق النساء وحرية الرأي والتعبير، فشعرت المرأة الفلسطينية بالتفاؤل مما يجري حولها، لذلك خرجت في أول مسيرة نسائية في غزة مطالبة بإنهاء الانقسام، قبل أي حزب فلسطيني.

- **دراسة (ماجدة البلبيسي، وريهام عودة، 2013) بعنوان:**"دور **التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار**"،التي هدفت إلى التعرف على دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من صناعة القرار، وكشف الأسباب التي تحد من مشاركة النساء بفاعلية داخل التنظيمات والحركات السياسية، والوقوف على التحديات والمعيقات السياسية والاجتماعية والذاتية التي تواجه المرأة داخل التنظيمات والحركات السياسية التي تحول دون وصولها إلى مواقع صنع القرار، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، حيث توصلت إلى نتائج عديدة أهمها أنّ تراجع دور التنظيمات والحركات السياسية في العمل الوطني ناجم عن متغيرات أهمها: الاحتلال، وعدم الاستقرار، واتفاق أوسلو، والانقسام والحصار، وانعكس هذا التراجع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فلم تعكس مشاركة النساء في التنظيمات السياسية الدور الحقيقي للمرأة ، ولم ترتق لصناعة القرار داخل التنظيم، وذلك يعود لقلة تمثيل المرأة في الهيئات حيث تراوحت نسبة مشاركة النساء في صناعة القرار داخل التنظيمات من (19-4 %)، كما أنّ مشاركة النساء في الهيئات القيادية تفاوتت من تنظيم لآخر وأن مشاركة المرأة تتسع من القاعدة وتنخفض في قمة الهرم، وسجلت المرأة أوسع حضور لها في صناعة القرار الحزبي في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، حيث وصلت نسبة مشاركتها (40%)، وسجلت أدنى تمثيل في حركة فتح.
- **دراسة (رولا القطب، 2012)بعنوان:** "**دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995-2010)**"، ناقشت هذه الدراسة أهم المعيقات التي تؤثر في حياة المرأة الفلسطينية العاملة وتحد من توليها مراكز عليا لصنع القرار، واستعرضت الأسباب التي تدفع المرأة الفلسطينية للعمل، إضافة إلى دورها السياسي والاجتماعي، والتحاقها للعمل الفصائلي والحزبي، وذلك من خلال الاستعانة بالعديد من مناهج البحث العلمي وأساليب التحليل، مثل

المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي المقارن، إضافةً إلى أسلوب الاستبانة والمقابلة، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ المعيقات التي تواجهها المرأة في وصولها لمراكز صنع القرار تؤثر على بنية المجتمع الفلسطيني، وتؤثر على دور المرأة الفلسطينية، وأنّ العوامل السياسية الداخلية والخارجية، والعوامل الاجتماعية، والذاتية، والثقافية ساهمت في إبراز نساء قياديات استطعن التغلب على هذه العوامل، وشق طريق النجاح.

- **دراسة (عمر اشتية، 2012) في دراسته بعنوان "تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009)"**، التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مدى إسهام المرأة الفلسطينية في صنع القرارات والتشريعات الصادرة عن المجلس التشريعي، وكذلك تقييم أداء البرلمانيات الفلسطينيات بحيث يعطي مؤشرًا لصاحب القرار الفلسطيني والأحزاب السياسية حول إمكانية استمرار الأحزاب في ترشيح النساء ضمن قوائمها أم لا، حيث تبين من خلال النتائج أنّ مشاركة المرأة البرلمانية في المؤسسات الرسمية لم ترتق للدور الذي يجب أن تؤديه المرأة الفلسطينية على الصعيد الوطني والسياسي، ويحد من إمكانية تأثيرها في رسم السياسات وإحداث تعديلات في التشريعات القائمة، وأنّ الأحزاب القائمة دعمت المرأة في انتخابات المجلس التشريعي بما يخدم مصلحتها الحزبية وليس تضامناً مع قضايا المرأة وحقوقها، وأنّ عدم وضوح الطرح النسوي وعدم ربطه بالقضايا المجتمعية قد أثر سلباً على أداء البرلمانيات.
- **دراسة (حنين جاد الله، 2007) بعنوان "التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006"**،حيث سعت الدراسة إلى تشخيص الأسباب الموضوعية والذاتية التي تحول دون مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الفلسطينية، وذلك من خلال قراءة نتائج الانتخابات التشريعية من زاوية نسوية بشيء من التحليل الكمي والنوعي، مستخدمةً المنهج التقويمي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي المقارن، وربطت نتائج الدراسة تواضع الجهد المبذول من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بدعم وتفعيل المشاركة السياسية الفلسطينية سواء على مستوى التخطيط التنموي الوطني أو على مستوى سن القوانين والتشريعات، بافتقار تلك القوانين والتشريعات إلى القوة التنفيذية لها، وافتقارها كذلك إلى اللوائح

التفسيرية، مما أفقدها مقومات النجاح والتأثير في ظل موروث ثقافي سلبي تجاه المشاركة السياسية للمرأة.

- **دراسة (إحسان دفع الله، 2014) بعنوان "دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية: دراسة تحليلية بولاية الخرطوم " 1956 وحتى 2010**" والتي استخدمت المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، للتعرف على دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية من خلال دراسة تجربة المرأة في الحكومات المتعاقبة 1956–2010م، وذلك من خلال توثيق مسيرة المرأة السودانية الاجتماعية والسياسية، دراسة القوانين والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية الخاصة بمشاركة المرأة السياسية، وكذلك دراسة التحديات والمعوقات التي تواجه دور مشاركة المرأة السودانية السياسية والاجتماعية، وبينت الدراسة أنه على الرغم من التطور النوعي والاجتماعي للمرأة السودانية منذ الاستقلال، والذي كان نتاجًا للتعليم من جانب، وما كفله لها القانون من حقوق وواجبات، وإعطاءها أولوية خاصة من خلال التمييز الإيجابي في قانون الانتخابات لعام 2008م من جانبٍ آخر، إلّا أنّه لم يحدث تغيير في اتخاذ قرار إدماج النوع وتمثيله تمثيلًا عادلًا في كافة النشاط المجتمعي والسياسي، أو تغيير ثقافة الذكورية.
- **دراسة (صالح الخوالدة، 2014) من خلال دراسته بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2010**"، التي هدفت إلى تحليل مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات مجلس النواب الأردني السادس عشر عام 2010، والتعرف على نظام الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (9) لعام 2010، ومعرفة أثر الكوتا النسائية على تمثيل المرأة الأردنية في مجلس النواب الأردني، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الدارس المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلص إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ وجود الكوتا النسائية أدى إلى اختراق واضح لما يسمى حصر تمثيل المرأة بالنخبة والقريبات من صنع القرار، حيث فازت النساء في مختلف مناطق المملكة، ولكن طريقة الكوتا بحاجة إلى تعديل، حيث أن تطبيقها بهذا الشكل يحول دون وصول النساء القيادات والناشطات في العمل النسائي والعمل العام.

- **دراسة (Dr.Thresiamma Varghese,2011) بعنوان "تمكين المرأة في سلطنة عمان: دراسة مبنية على مؤشر تمكين المرأة"**،حيث اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار والجداول التكرارية، كإحدى أدوات منهج التحليل الكمّي لتحديد العلاقة بين تمكين المرأة كمتغيّر تابع، وبين المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كأداة رئيسية لتحليل البيانات، حيث هدفت الدراسة إلى قياس تمكين التمكين الاقتصادي والاجتماعي والبيتي للمرأة في عمان، وتمييز قدرة اتخاذ القرارات الاقتصادية للنساء في عمان، وتقييم حرية التنقل والحركة لهن، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن الاكتفاء الاقتصادي الذاتي شرطاً ضرورياً لتمكين النساء في عمان، ولكنه ليس كافياً، فأوصت الدراسة بضرورة اعتماد تلك السياسات العامة التي من شأنها تقوية المؤسسات القانونية التي تضمن الحقوق والفرص المساوية للنساء.
- **دراسة (SairaBano, 2009) بعنوان "النساء في البرلمان في باكستان: المشاكل والحلول المحتملة"**التي هدفت إلى التعرف على واقع المرأة الباكستانية ودورها في العمل السياسي، ومن ثمّ توصيف وتحليل المشاكل التي تواجه تفعيل دور المرأة في البرلمان الباكستاني، واقتراح الحلولالممكنة لإزالة العقبات التي تحول دون ريادية المرأة البرلمانية، حيث استخدمت الدراسة لتحقيق هذا الغرض المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج التاريخي، ثمّ قدّمت الدراسة استراتيجية من ثلاث مراحل بهدف تفعيل وزيادة دور المرأة في العمل السياسي في الباكستان، تقوم المرحلة الأولى على إذكاء روح العمل الجماعي ونكران الذات، ونشر الوعي الثقافي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بحيث يطرأ تغيير حقيقي على المفاهيم السائدة في المجتمع، وفي المرحلة الثانية يجب تنسيق هذا التغيير لينسجم مع الظروف السياسية والاجتماعية للبلد، بحيث تكون النساء سبباً في التغيير وهدفاً له في آنٍ واحد، أما المرحلة الثالثة فتقوم على تسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام المختلفة على الجهد الكبير والكلفة العالية التي تتكبدها النساء جراء المشاركة في العمل السياسي وفي عملية تطوير وتقدم المجتمع.
- **دراسة (سهام بن رحو، 2007) بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال إلى 2004"**،التي ناقشت الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعين

التونسي والجزائري، وحاولت التحقق من تأثير التغيرات السياسية التي حدثت للدولتين والتحولات الجديدة التي ميزت الظاهرة الديمقراطية فيهما، على دخول المرأة في ميادين جديدة ومشاركتها في الحياة السياسية، حيث استخدمت الدراسة المنهج المقارن، باعتبارها دراسة مقارنة بالدرجة الأولى، واستعانت بمناهج أخرى كمنهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي، وكشفت الدراسة عن وجود اختلاف في تاريخ دخول المرأة إلى البرلمان في الدولتين لصالح تونس، كون التجربة التونسية سابقة، وكذلك في نسب التمثيل النسوي الذي عرف تطورًا ملحوظًا في عهد التعددية غير أنه بقي محدودًا في كلا البلدين مع وجود فارق يتجلى في ارتفاعه في تونس عن الجزائر في آخر انتخابات تشريعية في البلدين، وقد اتسمت مطالب النساء في تونس بالتوجه التحرري الذي جاء به رواد النهضة، أما المرأة الجزائرية كانت أكثر تحفظًا، ولعل هذا من بين الحوافز التي جعلت المرأة التونسية تظفر بحقوقها السياسية والاجتماعية قبل المرأة الجزائرية.

- **دراسة (Farzana Bari, 2005) بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة: المشاكل والمعيقات"**،حيث هدفت الدراسةإلى تحليل الاستراتيجيات المعتمدة في جميع أنحاء العالم لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والكشف عن العوامل الداخلية والخارجية التي تعيق خلق بيئة مواتية لتمكين المرأة سياسياً، وتحليل التحديات والمعيقات التي تحول دون مشاركة فاعلة للنساء في الحياة السياسة في تايلند، حيث اعتمدت الدراسة على العديد من مناهج البحث العلمي: كالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي المقارن، بالإضافة إلى أسلوب البحث الإجرائي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تدخل الأمم المتحدة من خلال تطوير نظام حوافز للبلدان التي تسعى نحو تضييق الفجوة الجنسية (الفارق بين الجنسين) في الصحة والتعليم والتوظيف، حيث أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة التي سجلت فيها النساء مشاركة فاعلة في العمل السياسي وتنمية المجتمع.

نلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة، أن ارتقاء وتمكين المرأة الفلسطينية بشكل خاص أو المرأة العربية بشكل عام، حظي باهتمام كبير لدى الباحثين والمختصين في العمل الاجتماعي، حيث اختصت الدراسات المحلية في إبراز دور وتمكين المرأة ومشاركتها السياسية الفاعلة، بالإضافة إلى

إلقاء الضوء على دور المؤسسات في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية.

أمّا الدراسات العربية والأجنبية فقد اهتمت بتشخيص واقع وضع المرأة ومكانتها في النشاط الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي، وحاولت توضيح العوامل التي تؤثر عليه إيجاباً أو سلباً، ومعالجة واقع البرامج والمشاريع التي واجهت المرأة في المجال السياسي بغرض تمكينها سياسياً.

إن ما يميز الدراسة الحالية أنها دراسة ميدانية لواقع المرأة الفلسطينية ومكانتها الوظيفية، وتسعى إلى التعرف على ثقافة المجتمع الفلسطيني من حرية المرأة في العمل والمشاركة الاجتماعية، بالإضافة إلى تناولها لأبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في قطاع غزة أبرزها: انغلاق المجتمع الفلسطيني، والاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى معوقات أخرى تحول دون وصول المرأة إلى أماكن صنع القرار كالعادات والتقاليد ومعوقات اجتماعية كالعنف، الطلاق، القتل، القهر.

الفصل الثالث

حقوق المرأة في المشاركة السياسية

المبحث الأول: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة

المبحث الثاني: معوقات وتحديات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة

الفصل الثالث: حقوق المرأة في المشاركة السياسية

المبحث الأول: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة

تمهيد

في كل فترة تاريخية، وفي مختلف دول العالم، دأبت المرأة على الكفاح في سبيل مساواتها بالرجل، وتركز كفاح المرأة في مطلع القرن العشرين على حقوقها الأساسية مثل حقها في التعليم، وممارسة الأعمال المهنية، والحصول على عمل مأجور، وحقها في التصويت في الانتخابات، وترشيح نفسها فيها، واستطاعت المرأة في نهاية القرن العشرين أن تنتزع اعتراف المجتمعات بهذه الحقوق، فأصبحت هذه الحقوق بمثابة العناصر الأساسية لأي برنامج سياسي ديمقراطي، ورغم أن هذه الحقوق رُسخّت قانوناً وممارسةً في معظم المجتمعات، وخاصّةً الديمقراطية منها، إلا أن هناك عقبات تعيق تمتع المرأة بهذه الحقوق في بعض المجتمعات.

وتُعتبر قضية التمييز القائم على أساس النوع، من أهم القضايا التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مدى تمتع المرأة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي البداية لم تُصنّف هذه القضية على أنها من قضايا حقوق الإنسان، بسبب عدم إدراك الطابع السياسي لهذه القضية، ذات الجذور العميقة في السلوك البشري، والواقع أن بعض المجتمعات ما زالت تنظر إلى إخضاع المرأة وإنكار حقوقها، باعتبارها ظاهرة حتمية وطبيعية، بدلاً من البحث في العوامل السياسية والأيدولوجية التي تسببت بها وفرضتها في كثير من المجتمعات.

بناءً على ما سبق، يستعرض هذا المبحث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة في التشريعات والقوانين المحلية، والمواثيق الدولية.

أولاً: الحقوق الاقتصادية للمرأة

تعتبر حقوق المرأة الاقتصادية من المسائل المهمة والأساسية لتنمية أي مجتمع وتقدمه اقتصادياً واجتماعياً، نظراً لأن حقوق المرأة الاقتصادية ترتبط بنشاطها الاقتصادي وأداؤها ووجودها داخل المجتمع، وعليه سوف تتناول في هذا المبحث حق من الحقوق الذي يثار حوله الكثير من التساؤلات فيما يتعلق بحقوق المرأة ومدى مساواتها بالرجل، وهو: حق المرأة في العمل، والذي يرتكز بشكل رئيسي على مناهضة التمييز بين الرجل والمرأة وتأكيد منظمة العمل الدولية على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة.

حق المرأة في العمل في المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية

لكل شخص الحق في أن يتاح له إمكانية كسب رزقه بالعمل يختاره أو يقبله بحرية، ويشمل هذا الحق برامج التوجيه والتدريب واكتساب المهارات وتوفير شروط عمل عادلة ومناسبة ومرضية، كالمكافآت والأجور والسلامة والصحة والاستراحة وأوقات الفراغ، والتزام الدولة بتحقيق هذه الشروط (دريدي، 2015، 27).

وقد نصت المادة رقم 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر من عام 1948 على أن "لجميع الأفراد دون تمييز الحق في أجر عن العمل المتساوي" ويستفاد من نص هذه الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ساوى تماماً بين الرجل والمرأة في حق العمل، حيث أن لفظ الأفراد لا يقتصر في معناه على الرجال فقط بل يتسع ليشمل أيضاً النساء، و لم يطالب نص هذه المادة بالمساواة فقط في فرصة العمل، ولكن أيضاً العائد منه وهو الأجر عن العمل وهو المساواة في طبيعة العمل ذاته بين الجنسين (دريدي، 2015، ص27).

كما أن المادة 23 الفقرة 1 من هذا الإعلان نصت صراحة على حق كل شخص بما في ذلك المرأة في العمل وحريته في اختيار عمله، وحقه في العمل في ظل شروط عمل عادلة

ومرضية وفي حمايته من البطالة، كما أن الفقرة 3 من نفس المادة نصت على حث كل فرد (رجل أو امرأة) يعمل في الحصول على مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة الإنسانية.

وبالإضافة أيضاً لم يغفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن طبيعة المرأة العاملة كونها أنثى تحمل وتلد وتقوم بإرضاع وليدها، حيث نصت المادة 25 على أن "يكون للأمومة حق في الرعاية والمساعدة خاصتين" (دريدي، 2015، 27).

وتعد اتفاقية "سيداو" للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة من أهم الوثائق الدولية القانونية التي تساوي بين الرجل والمرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، حيث تطلب اتفاقية سيداو من الدول الأطراف أن تتخذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في التشغيل بما يضمن للمرأة (على قدم المساواة مع الرجل) الحق في العمل، والحق في فرص التشغيل، والحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المتساوية، كما تؤكد الاتفاقية على الحق في الضمان الاجتماعي ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والشيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل (اتفاقية سيداو، 1979، المادة 11، 12).

أمّا بالنسبة للتشريعات الفلسطينية التيتنظم حقوق العمل في فلسطين، فهي تتمثل في قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998، الذي يحكم حقوق وواجبات موظفي القطاع العام، وقانون العمل رقم 7 لسنة 2000 (يشار إليه فيما بعد باسم "قانون العمل") الذي ينظم حقوق وواجبات العاملين في القطاع الخاص مع إيراد أحكام خاصة بالنساء والقاصرين، كما أنه يحتوي على أحكام تتعلق بالصحة والسلامة، وينص على التدريب المهني، وينظم علاقات العمل الجماعية، أما قانون التأمين الاجتماعي رقم 3 لسنة 2003، فلم يدخل حيز التنفيذ مطلقاً للأسف، وهو ما يعود في جزء منه إلى تكلفة التنفيذ وفي جزء آخر إلى

الغموض المحيط بطرق التنفيذ، وهذا يقدم مثالاً واضحاً على عواقب ضعف التخطيط التشريعي وصياغة السياسات، وعليه فقد تم الغاء القانون وبسط أحكام قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 وهو الأداة الرئيسية الثالثة في تشريعات العمل في فلسطين بحيث تشمل العاملين في القطاع الخاص (نصر، 2011).

تقييم حق المرأة في قانون العمل الفلسطيني

بشكلٍ عام قانون العمل الفلسطيني يتماثل تماماً مع معايير حقوق الإنسان الدولية، فهو يرسّخ مجموعة من الحقوق الأساسية للنساء، بما في ذلك عدم التمييز في ظروف العمل، والحق في إجازة وضع لمدة عشر أسابيع مدفوعة الأجر، والحق في العودة لاستئناف العمل بعد الولادة، والحق في فترات رضاعة أثناء العمل، كما توجد نصوص للحماية من ساعات العمل الطويلة أثناء الحمل والأشهر الستة التالية للولادة (البطمة، 2012، ص29).

وفيما أن تشريعات العمل الفلسطينية تبدو تقدمية في العديد من الجوانب، فإن هناك عدد من الفجوات في الحماية يجدر ذكرها، فاستثناء العاملين في المنزل والأفراد الذين يعملون لصالح أقرباء لهم من الحماية التي يوفرها قانون العمل يمثل تقويضاً خطيراً لقدرة القانون على النهوض بالعدالة بين الجنسين لصالح النساء في مكان العمل، خاصّةً وأنّ النساء تشكل نسبة كبيرة من هؤلاء العاملين،كما أنّ هذه الجوانب المغفلة تعزز الصور النمطية الضارة التي ترسخ الخرافة القائلة إن عمل المرأة داخل المنزل أقل قيمة من العمل خارج المنزل (البطمة، 2012، ص29).

ويمكن المجادلة أيضاً في أن فعالية قانون العمل الفلسطيني في حماية حقوق النساء في مكان العمل تتقوض بسبب إخفاقه في تحديد حد أدنى للأجور، بالنظر إلى أن النساء يشكلن نسبة كبيرة من العاملين بأجور منخفضة، تتطلب المادة 87 من مجلس الوزراء أن يشكل لجنة لمراجعة مستويات الرواتب على الصعيد الوطني واقتراح حد أدنى للأجور، وقد

تم تأسيس اللجنة، ولكن تحقيق التقدم في عملها تعثر بسبب غياب الإجماع الوطني حول إمكانية إرساء حد أدنى للأجور، وتنبغي الإشارة إلى أنه وفقاً لعدد من الدراسات ولوثيقة حقوق المرأة يعد تحديد حد أدنى للأجور مفتاحاً للقضاء على التمييز في مكان العمل (المؤقت، ودعاوي، 2010).

ثانياً: الحقوق الاجتماعية للمرأة

لا شك أن المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن تكون في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة، ومن أهم هذه الحقوق الاجتماعية والثقافية لأنها تتعلق بالحقوق الضرورية للمرأة وتوثر ايجاباً على الأسرة مثل حق المرأة في التعليم الذي يؤهلها لتربية أبنائها، كذلك حق المرأة في الحصول على الرعاية الصحية والخدمة العلاجية لها ولطفلها، والحق في الزواج، وكل هذه الحقوق نصت عليها الاتفاقيات الدولية وأكدت عليها كما جاء في نصوص موادها.

حق المرأة في التعليم

أكد ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 حق المرأة المساوي للرجل تماماً في ممارسة كل الحقوق والحريات وذلك عندما ورد في ديباجته أن هذا الميثاق يؤكد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان ولكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وبهذا يعتبر الميثاق في ديباجته أقر ضمناً حق المرأة في التعليم والثقافة مثلها كالرجال ودون تمييز بسبب الجنس أو غيره.

كما أن المادة 1 فقرة 3 من هذا الميثاق قد نصت على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا فرق بين الرجل والمرأة (ميثاق الأمم المتحدة، 1945، المادة 1).

ويشير الباحث هنا أنّه بالرغم من أن نص هذه المادة قد كفل كافة الحقوق والحريات لكل البشر دون تمييز بينهم بسبب الجنس، إلا أن في نهاية الفقرة من هذه المادة أكدت من جديد على المساواة التامة بين الرجال والنساء، مما يشير إلى التأكيد المعنوي لأهمية المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحقوق والحريات على ضرورة التزام دول العالم بتطبيق هذه المساواة في المجالات المختلفة.

وقد اهتم الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر 10 ديسمبر 1948 بكافة حقوق الإنسان (الرجل والمرأة) فيما يتعلق بحق التعليم والثقافة، حيث نصت المادة 26 من هذا الإعلان على أنّ لكل شخص حقاً في التعليم، ويجب أن يوفر مجاناً على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والإعدادية، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للجميع وأن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع حسب الكفاءة. ويجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية والدينية، وأن يؤدي الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أنّ للآباء على سبيل الأولوية حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأبنائهم الحق في التعليم، ويقوم على أساس تكريم الإنسان من خلال تسمية قدراته الذهنية والعقلية أو الفكرية ولأجل ضمان صلاحيته وصلاحية المجتمع وتطوره نحو الأفضل، فالكرامة إذاً تعتبر أساساً لحق الإنسان في التعليم (مصطفى، 1989، ص55).

ويشير الباحث أنه من الواضح من نص هذه المادة في قراراتها الثلاثة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جعل التعليم حق للنساء مثل الرجل، بل يرتقي هذا الحق إلى مرتبة الواجب على الدولة من خلال ضرورة مجانية التعليم حتى لا يقف الفقر والحاجة حائلاً بين الإنسان (الرجل والمرأة) والتعليم.

كما نصت المادة 13 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق التعليم، وتضمنت هذه الاتفاقية جملة من القرارات التي تضمن الوصول إلى التحقيق

الكلي لهذا الحق، مثل وجوب التعليم الابتدائي الإلزامي، ومتاحاً بالمجان للجميع. ووجوب جعل التعليم الثاني في أشكال مختلفة بما في ذلك التعليم الثانوي والفني والمهني متاحاً وميسوراً للجميع بكل الوسائل المناسبة وعلى وجه الخصوص عن طريق جعل التعليم مجانياً بالتدريج. وأيضاً وجوب تشجيع التعليم العالي كذلك ميسور للجميع على أساس الكفاءة بكل الوسائل المناسبة وعلى وجه الخصوص عن طريق جعل التعليم مجاناً بالتدريج. بالإضافة إلى تعهد الدول الأطراف في الاتفاقية العالمية باحترام حرية الآباء والأوصياء القانونيين عندما يكون ذلك ممكناً في اختيار ما يرونه من مدارس لأطفالهم غير تلك المؤسسة في السلطات العامة مما يتماشى مع الحد الأدنى للمستويات التعليمية التي قد تضعها الدولة أو توافق عليها بما في ذلك تأمين التعليم الديني والأخلاقي لأطفالهم والذي يتماشى مع معتقداتهم الخاصة(منتصر، 2007، ص 190).

ويرى الباحث ضرورة استغلال الحق في التعليم بما يؤدّي إلى رفعة الإنسان وعلوّ شأنه في المجتمع، بمعنى أنّ التعليم يجب أنْ يكون موجهاً نحو تنمية الشخصية الحرة المسؤولة لكل فرد وتعزيز كرامته وحقوقه وحرياته الأساسية، والتفاهم والتسامح بين الدول والجماعات الدينية والمختلفة، وكذلك نحو إنماء المشاركة الفعلية لكل فرد في مجتمع ديمقراطي حر، ونحو التعاون مع الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام في العالم.

كما أن المادة 14 من هذه الاتفاقية ألزمت الدول التي سوف تنضم إليها بتأمين التعليم الابتدائي الإلزامي داخل إقليمها والأقاليم التابعة لها، وأن تعتمد هذه الدول خطة عمل مؤصلة لتطبيق التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، مع مراعاة تنفيذ هذه الخطة في فترة زمنية محددة يتم تحديدها داخل هذه الخطة.

في ضوء ما تقدم من النصوص الواردة في المادتين 13، 14 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، يؤكد الباحث أنّ المرأة تتمتع بحق التعليم والثقافة بدءاً من المرحلة الابتدائية الإلزامية المجانية، مروراً بحق المرأة في التعليم بالمرحلة الجامعية، وانتهاء بالدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) مثلها مثل الرجل تماماً، حيث ساوت هذه

الاتفاقية بين الرجل والمرأة في التمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

وعلى الصعيد الفلسطيني، فقد شكل صدور قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998، في خطوة مهمة نحو تطوير وتوسيع قاعدة التعليم العالي، لأنه يمثل مجالاً جديداً أمام الطلبة للالتحاق في الجامعات أو استكمال الدراسات العليا، كما توضح مسوحات دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني أن هناك علاقة مباشرة بين زيادة الجامعات والتخصصات الأكاديمية، وبين توسع مشاركة المرأة في مختلف الميادين، فهو يفتح أمامها فرصاً جيدة للالتحاق بالتعليم، كما أن قانون التعليم الفلسطيني أكد على إلزامية التعليم الأساسي حتى العاشر الأساسي، الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الالتحاق في التعليم لكلا الجنسين وحد من ظاهرة التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم في هذه المراحل. إن تأكيد القانون الأساسي الفلسطيني على إلزامية ومجانية التعليم يعني إعطاء دفعة جديدة للعملية التربوية والتعليمية في فلسطين، وبما يسهم جدياً في الحد من ظاهرة الأمية التي لا تزال مرتفعة بين الإناث (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا).

حق المرأة في الرعاية الصحية

لا شك أن للمرأة خصائص فسيولوجية معينة وطبيعة تميزها عن الرجل فيما يتعلق بالحمل والولادة، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بها والعناية بأمرها في هذه الفترات أكثر من فترات حياتها الأخرى، لذلك نجد الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية قد اهتمت بوضع المرأة في الرعاية الصحية ضمن أحكامها ونصوص موادها فيما يتعلق بالرعاية الصحية والانجاب وقضية تنظيم الأسرة.

حيث ركزت الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979، على حق المرأة في الرعاية الصحية، وأوجبت على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال الرعاية الصحية، بحيث تضمن

لهـا وعلـى قـدم المسـاواة، بمـا فـي ذلـك الخـدمات المتعلقـة بتنظـيم الأسـرة والخـدمات المناسـبة فيمـا يتعلـق بالحمـل والـولادة وفتـرة مـا بعـد الـولادة، وضـرورة تـوفير الخـدمات المجانيـة عنـد الاقتضاء وكذلك التغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة (سيداو، 1979).

وقد منح قانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم 8 لعام 1998 المرأة الفلسطينية جملة من الحقوق الخاصة بالرعاية الصحية، كالوصول السهل إلى الخدمات الصحية التي تحتاجها في مراحل حياتها المختلفة. وتلقي الخدمات الصحية مع احترام لخصوصية المرأة وحقها في المعرفة والاختيار، وتلقي فحص طبي دوري. وكذلك المشاركة الكاملة في وضع السياسات والبرامج الصحية، والإشراف على تنفيذ هذه السياسات والبرامج وتقييمها (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا).

ثالثاً: الحقوق السياسية للمرأة

حصلت المرأة على حقوقها السياسية تتويجاً لمسيرة نضالية خاضتها منذ زمن طويل، منذ كانت الحقوق السياسية مقتصرة على فئة أو طبقة معينة من الشعب طمعًا في إدارة دفة الحكم، بينما الطبقات الفقيرة وتلك ضعيفة النفوذ مهمشة وبعيدة، ومنها المرأة التي تشكل نصف المجتمع.

منذ عهد أرسطو، اعتبرت النساء والأولاد والخدم أصحاب قدرات محدودة وغير مؤهلين لعمل الخير، أي ليسوا مناسبين للسياسة، ولاحقًا اعتبر بعض المفكرين السياسيين أنَ حقل السياسة هو عالم فسق وفساد، والحقل الخاص بالمرأة (البيت) هو عالم الطهارة الذي يحمي النساء من فساد عالم السياسة، وبالتالي حصر النساء في عالمهن الخاص هو أفضل لهن، وكأن العام والخاص أمر حتميَ (اللبدي، 2004، ص61).

وقد كانت المرأة في قبائل الايروكوا الهندية في أمريكيا الشمالية تمثل قمة السلطة السياسية، وكانت الأرض ملكًا للنساء يزرعنها بشكل تعاوني ويسيطرون على توزيع كل الطعام سواء الذي أنتجته المرأة أصلًا أو الذي أنتجه الرجل (جاد الله، 2007، ص24).

كذلك حفل التاريخ السياسي النسوي بنساء تركن بصماتهن على صفحاته، أمثال زنوبيا، شجرة الدر، بلقيس، جان دارك وروزا لكسمبورغ وغيرهن في المجال السياسي، إلا أنها بقيت حالات فردية لها

ظروفها الخاصة ولم تعمم نجاحاتها على النساء بشكل عام. وقد حدث تقدم كبير في مجال إقرار الحقوق السياسية للمرأة، مع تفاوت الزمن، وذلك عبر الدساتير والمواثيق والقوانين المختلفة، إلا أن هذا الإنجاز ورغم أهميته لم يشكل ضمانة كافية لمشاركة سياسية فاعلة خاصة في بعض المجتمعات التي يشكل الموروث الثقافي فيها تجاه المرأة عائقًا كبيرًا لا يمكن تجاهله (جاد الله، 2007، ص25).

احتاجت المرأة لقرون طويلة لتنظيم مطالبها، وبلورة وعيها الذاتي بكيانها وحقوقها، فبعد خروجها من المنزل إلى الفضاء العام، انتقلت من حالة الاحتجاج الضيقة والمحدودة إلى حالة أوسع وأشمل، ربطت مصالحها بمصالح المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأت تنادي بالإصلاح الاجتماعي عبر مجموعات صغيرة خرجت من وسط الطبقات العليا المتعلمة في الغرب التي اعتبرت التمييز الاجتماعي بين الرجل والمرأة بمثابة رؤية ظالمة للواقع. تحركت النساء بوعي عندما بدأ المشرعون يتنافسون بجد في مسألة روح المواطنة ومكانة المرأة في الدستور والنظام الجمهوري في أمريكا، حيث بدأ وعي نسائي منظم، وتأسيس جمعيات إنتاج النسيج في المدن الأمريكية عام 1869 (جاد الله، 2007، ص25).

عقد عام 1848 في "سينيكافولز" بأمريكا أول مؤتمر للنساء يسعىلتنظيمهن كحركة مجتمعية تسعى للإصلاح الاجتماعي، حيث ناشدن المجتمع بضرورة إلغاءالعبودية والتمييز ضد المرأة، ومع صيرورة عملها الروتيني واليومي، اكتشفت المرأة أنهابحاجة إلى منظمات وأطر تنظيمية تخصها لفعل التغيير المجتمعي، ابتداء من حضانة ورعايةالأطفال، حق الملكية، الطلاق، حق التعليم العالي والمهن الطبية، إلى مسألة الأجر المتساويوحق الانتخاب والترشيح ووجود تشريعات تحمي النساء العاملات، كل تلك المطالب ما زالتحتى يومنا هذا تقع في دائرة مسؤولياتها المباشرة، وجزءاً من رسالتها في حملاتها التضامنية وحركتها الاحتجاجية(جاد الله، 2007، ص25).

وفي الفترة الواقعة ما بين 1890-1914 أطلقت تسمية الأنثوية(الفامينيزم) على حركة المرأة الجديدة، ورفعت مطالب وشعارات برفع المعاناة عن المرأة وبأهمية حصولها على حقوق المواطنة الكاملة، مثل سن قوانين وتشريعات تضمن حق الزواج، وحق التملك وسن التشريع

التقدمي في الولايات المتحدة، وقوانين الأمومة والعمل في أوربا الغربية، وباتت تلك المطالب والحركات ثقافة سياسية في كل أنحاء أوروبا (جاد الله، 2007، ص26).

تتمتع المرأة اليوم بالعديد من الحقوق السياسية التي تساوي بينها وبين الرجل في ممارسة هذه الحقوق، وتتمثل هذه الحقوق بحق التصويت والانتخاب والترشيح في السلطة التشريعية والسلطات المحلية ، وحق العضوية في الأحزاب السياسية ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمع السلمي.

حق المرأة في التصويت والانتخاب

تتيح الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية للمرأة الحق في التصويت والمشاركة السياسية، وتلزم الدول الموقعة على هذه الاعلانات والمواثيق والمعاهدات احترام ما جاء فيها ومن هذه المواثيق، حيث تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة 1945 " احترام الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء" ، كما نصت المادة الثامنة من الميثاق على أن " تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة على وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية (ميثاق الأمم المتحدة، 1945، المادة 1-8).

كما نصت المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 الفقرة 3، على أن " إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويُعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 20-21).

ونصت المادة 01 من اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة 1952 على أن " للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات" كذلك نصت المادة 02 من نفس الاتفاقية على أن "للنساء أهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام" (اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، 1952، المادة 1-2)

كذلك ركز المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ديسمبر 1966 في المادة 25 المذكور في المادة 2 على " انه يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966، المادة 25-26).

وقد نصت المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1979 على إبقاء الالتزامات الأساسية المقررة في المادة 02 من هذه الاتفاقية " تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة الأشكال وبضمان حق كل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني في المساواة أمام القانون لا سيما بصدد التمتع بالحقوق السياسية ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً على أساس الاقتراع العام المتساوي (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1979، المادة 5).

أما فلسطينياً فقد أكدت نصوص القوانين الفلسطينية الواردة في وثيقة الاستقلال، والقانون الأساسي المعدل، على تمتع النساء كما الرجال بجميع الحقوق على مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز، حيث أكدت وثيقة الاستقلال 1988، على تمتع جميع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم الكامل والمتساوي بالحقوق، والحفاظ على كرامتهم، وتمتعهم بالحرية الدينية تحت نظام ديمقراطي، يعتمد على حرية الرأي وحرية الأحزاب السياسية، واحترام حرية الأقليات واحترام قرارات الأغلبية، كما رسخت الوثيقة 1988، حق المرأة في الترشح

والانتخاب، وبذلك تكون قد حققت البيئة من أجل المساواة، وعملت على تعزيز المشاركة الفاعلة للنساء في المشاركة السياسية (وثيقة الاستقلال، 1988).

كما نصّ قانون الانتخاب الفلسطيني رقم 13 لعام 1995، على عدم التمييز بين الرجال والنساء، كما أكدت المادة 12 على ضرورة التمتع بالحقوق القانونية، وأكدت على الحق في الترشح للمجلس التشريعي، بغض النظر عن الجنس ذكر أو أنثى. ولقد جاء القانون الانتخابي الفلسطيني بناء على التفاهمات التي جاء بها اتفاق أوسلو، بما جاء من تحفظات وتفاهمات مع الأطراف الراعية والموقعة عليه، وهو ما يحرم فلسطيني الخارج والقدس ومناطق ال 48، من حقهم في المشاركة في العملية الانتخابية، حيث جاءت الانتخابات الأولى مقتصرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى سكان القدس الشرقية، حيث حدد هذا الاتفاق أعداد وصلاحيات المجلس التشريعي (عودة، 2012).

وأكد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005، على مجموعة من الحقوق التي يجب أن تتمتع بها النساء، خاصة حقها في المساواة، حيث نصت المادة 9 على أن " جميع الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين او الرأي السياسي، او الإعاقة"، كما أكدت المادة 26 على حق الفلسطينيين في المشاركة السياسية، سواء كانوا على شكل أفراد أو جماعات، وأكدت على الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين وفقاً للقانون (القانون الأساسي المعدل، 2005).

أمّا القرار الرئاسي 2007/1 بشأن الانتخابات العامة، فقد اعتمد طريقة واحدة للانتخابات، هي النظام النسبي الكامل، الذي يعتمد على القوائم الحزبية، وكما تدخل المشرع في تنظيم تلك القوائم في القانون الانتخابي السابق، وتدخل المشرع مرة أخرى في هذا القانون عبر إقراره بنظام الكوتا، الذي سبق وأن تبناه في القانون الانتخابي السابق، مبقياً توزيع الأماكن النسوية في القوائم الانتخابية، وهذا التوجه الجديد للمشرع يتجاوز الانتقاد الموجه للقانون القديم، الذي ترك للأحزاب السياسية اختيار مرشحيها للدوائر بدون قيد، وبهذا التوجه

الجديد يفترض أن ترتفع نسبة مشاركة المرأة في قوائم إلى الضعف مما كانت عليه سابقاً (أبو الغيب، والكرنز، 2015، ص14).

حق مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليسا فقط من حقوق الإنسان، بل هما ضروريان أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة لكافة الجنسين والقائمة على المساواة، فالمشاركة السياسية للمرأة هي أمر مركز لهذه الأهداف، والأحزاب السياسية هي من بين أهم المؤسسات لتعزيز مثل هذه المشاركة ورعايتها، لا سيما وأن ضمان المشاركة المتساوية للنساء في هياكل صنع القرارات في الأحزاب السياسية هو أمر حيوي لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الأحزاب، وفي نهاية المطاف ضمن المجتمع ككل (بالينغتون، 2011، ص2).

ويحظى موضوع مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية باهتمام متنامي على كافة الأصعدة، خاصة بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت بوابة الفلسطينيين إلى تشكيل أول سلطة يحكمون أنفسهم من خلالها، وساهمت السلطة في بروز العديد من النخب التي تؤثر وتتأثر فيها ومن بينها النخبة النسوية.

وقد ساعد مشروع قانون الأحزاب الذي سنته السلطة الفلسطينية في العام 1998 في تعزيز وجود مثل هذه النخب، حيث وضع مشروع قانون الأحزاب السياسية المعد في العام 1998، قواعداً مطلقة للمساواة بين الجنسين دون تمييز فيما يتصل بحق تأسيس الحزب السياسي أو العضوية فيه، أو ممارسة الأنشطة السياسية، إذ أكدت المادة 5 من المشروع على أن " كل فلسطيني، ذكر كان ام أنثى، يستطيع أن يكون عضواً في حزب إذا ما رغب في ذلك ..."، كما جاءت المادة 6 من ذات المشروع لتحظر صراحة ممارسة الاضطهاد تجاه أعضاء الحزب بسبب الجنس، إذ تنص على " لا يسمح باضطهاد أعضاء الحزب بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو الهدف أو الوضع الاجتماعي أو الملكية الخاصة او المستوى الاقتصادي او اللون" (عودة، 2012، ص13).

ويرى الباحث أنّ المشكلة ليست في نص القانون، فالقواعد القانونية السابق الإشارة إليها تضع مبدأ المساواة دائماً نصب عينها، وتبقيه أساساً للتعامل في جميع الحالات، وعليه تكمن المشكلة في التطبيق، وفي الآليات التي يجب أن تضعها القوانين لضمان مشاركة أوسع في الحياة الحزبية وبالتالي في الحياة السياسية، ذلك أن الأحزاب هي بوابة العمل السياسي، أضف إلى ذلك فإن غياب الرؤية لدى المجتمع لتحقيق العدالة والإنصاف تعمق من أزمة المشاركة السياسية للمرأة.

وحتى تعي تلك الأحزاب دور المرأة في العمل الحزبي السياسي تبقى نصوص القانون الداعية إلى المساواة مجرد شعارات غير قابلة للتنفيذ، وتبقى تبحث عن آليات ملزمة، تلزم الأحزاب السياسية بإدماج المرأة في برامجها، فالواقع أثبت أن تلك الأحزاب لا تكون معنية بقضايا المرأة إلا إذا ألزمت قانوناً بذلك كمسألة الكوتا مثلاً، فكثير من الأحزاب لم ترشح نساء ضمن قائمة مرشحيها لنظام الدوائر لعدم وجود إلزام قانوني بذلك، بينما رشحت نساء على قوائمها للانتخابات بالطريقة النسبية بعد إلزامها قانوناً بذلك.

حق مشاركة المرأة في صياغة الشأن العام

تعتبر المشاركة في صياغة الشأن العام أسلوباً حضارياً للحد من الصراعات السياسية، وطريقة مثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية على شكل النظام السياسي، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه، وبالتالي أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال، وإنما تشمل المشاركة النساء والرجال على حد سواء.

وتنقسم المعاهدات الدولية من حيث الحماية القانونية لحقوق المرأة بين مجموعتين من الاتفاقيات:

الاتفاقيات العامة: وتشمل، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي كفل في مادته الثانية لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي

رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. كما منح في مادته العشرين لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية (الأمم المتحدة، 1948).وتشمل الاتفاقيات العامة أيضاً إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، ساوى إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام بين البشر جميعاً بدون تمييز بينهم على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين (منظمة مؤتمر العالم الإسلامي 1990، المادة 1/أ)، كما عاد وأكد في المادة السادسة منه على الحقوق المتساوية للمرأة مع الرجل.وتشمل كذلك الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب، الذي أكد على الحقوق المتساوية بين الأفراد بغض النظر عن الجنس أو الدين أو اللون ...، ولكن ما يفرق هذا الميثاق عن غيره بأنه جعل المسؤولية عن كفالة تلك الحقوق للدول التي يجب أن تعدل تشريعاته بما يتفق مع الميثاق (عطاري، 2012، ص47)

الاتفاقيات الخاصة: وتشمل اتفاقيتين هما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة 1966)، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (الأمم المتحدة 1979)، أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد ألزمت المادة الثالثة منه الدول الموقعة عليه بكفالة تساوي الرجال والنساء في الحقوق السياسية، كما كفل العهد في المادة 22 منه حق الترشح والانتخاب بدون أي تمييز.

وأما اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة فقد أوضحت بطريقة لا لَبْسَ فيها معنى المساواة بين الجنسين وكيفية تحقيقها؛ وهي إذ تلعب هذا الدور، فإنها لا تقرّ وثيقة دولية لحقوق المرأة وحسب، بل تضع كذلك برنامجاً للتدابير التي ينبغي على الدول الأطراف القيام بها لضمان تمتّع المرأة بهذه الحقوق (اليونسيف 2009).

وعلى الصعيد الفلسطيني، نجد أنّ القانون الأساسي الفلسطيني قد أكّد على تلك الحقوق، فساوى بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، وجعل من تلك الحقوق المتساوية أساساً للدولة الفلسطينية المنشودة (عودة، 2012، ص15).

تبين لنا ممّا سبق أن المجتمع الدولي والمؤسسات والوكالات الدولية المتخصصة قد أولت اهتماماً كبيراً بحقوق المرأة وضرورة مساواتها بالرجل وتمتعها بالعديد من الحقوق والحريات المختلفة، خاصة وأن وضع المرأة في الآونة الأخيرة أصبح بالغ الصعوبة والتعقيد، بسبب أعراف قديمة، وعادات اجتماعية مهيمنة على سلوك الأفراد والمعاملة التميزية ضد المرأة، الأمر الذي استدعى من الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة والمعنية بحقوق المرأة مكافحة هذا التمييز، وحثها على تمكين المرأة بحقوقها ووصولها إلى العدالة عبر عقد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تساوي بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما اتضح لنا أن تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، من شأنها أن توفر مدخلاً مهماً للربط بين هذه الحقوق وبين الحقوق السياسية، كما أنها تدحض كثير من الافتراضات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع، مثل عدم رغبة المرأة في مزاحمة الرجل في العمل السياسي، وعزوف المرأة عن العمل السياسي بسبب نظرة المجتمع إليها، كما أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من شأنه أن يؤدي إلى إعادة التوازن لعلاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة.

وتبين لنا أيضاً أن النسق القانوني والبنية التشريعية التي وفرتها الاتفاقيات والتشريعات الدولية بشكل عام، والقوانين الفلسطينية بشكل خاص تشكل أرضية جيدة نحو المشاركة والتغيير، وبالنسبة للمرأة، فالمحصلة العامة للتشريعات، إيجابية ومنصفة فيما يتعلق بالحقوق والمواطنة والشخصية القانونية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة أمام القانون، في ميادين العمل والتعليم والوظائف؛ لكن ليس بمجرد إقرار القوانين، تصبح الطريق أمامها ممهدة للتطبيق؛ فهناك العديد من المعيقات التي تحد من تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: معوقات وتحديات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة

واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ونتيجة لتنبهها لمدى أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي والعسكري،إلى جانب دورها الاجتماعي، فقد دفعت المرأة للمشاركة بالعمل الوطني، من خلال تخطيط وتنفيذعدّة عمليات عسكرية في الأراضي المحتلة،وشجّعت عدداً من النساء على الانضمام للأجهزة العسكرية، للتدرّب على السلاح والمقاومة إلى جانب الرجل.

وقد أظهرت مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية في المنظمة أن هناك ضعف في هذه المشاركة مقارنة مع تضحياتها وفعلها المجتمعي، حيث تكشف المؤشرات الرقمية وتعطينا دلالات بحجم ونوعية هذه المشاركة، فعلى مستوى المشاركة في هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية كأعلى سلطة تنفيذية وصلت نسبة تمثيل المرأة (7.5 %) في عضوية المجلس الوطني بواقع (744) مقعد في دورته الحادية والعشرين المنعقدة في قطاع غزة عام 1996، في المقابل شكلت نسبة تمثيل المرأة في المجلس المركزي في دورته الحادية والعشرين عام 2000 (5) نساء من أصل (28) في المجلس المركزي(الزريعي، 2005، ص23)، في حين لا توجد سوى امرأة واحدة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من (18) عضواً يمثلون اتجاهات وتيارات سياسية متنوعة، هي الدكتورة حنان عشراوي، وقد وصلت بتحالف النساء ودفعهن باتجاه تمثيل نسائي داخل الهيئة الأهم في صناعة القرار السياسي،مع الادراك أن امرأة واحدة لا تستطيع أن تشكل فرقاً كبيراً، وليس مطلوباً منها أن تحمل مطالب النساء المجتمعية داخل أروقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني كأعلى هيئة في صناعة القرار الوطني الفلسطيني، ولكن كان متوقعاً

أن تُبقي النساء على اطلاع بالتطورات السياسية والقرارات التي يتم اتخاذها داخل تلك الغرفة المغلقة، واستطلاع آراء وتوجهات النساء في قضايا مصيرية، كمحكمة الجنايات الدولية، والمبادرة الفرنسية، والتنسيق الأمني ، والمصالحة، وغيرها من الملفات (عبد الرحمن، 2016، ص46).

ويشير الباحث هنا إلى أنّ المشاركة الضعيفة للمرأة في القيادة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، إنّما هي دليل واضح على أن المرأة الفلسطينية لا تشارك في عملية صنع القرارات السياسية العليا، بسبب ضعف نسبة تمثيلها في الهيئات القيادية العليا للمنظمة، لا سيما الملفات والقضايا التي تناقشها اللجنة التنفيذية للمنظمة قد تكون كبيرة وكثيرة على عاتق امرأة واحدة، بالإضافة إلى أن القرارات السياسية التي تتخذها اللجنة التنفيذية على كل من المستويين الوطني والدولي يتم اعتمادها بناءً على تصويت الأغلبية.

أمّا على صعيد مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية، فقد خاضت أول تجربة انتخابية لها بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1996، واستطاعت أن توجد لها مكاناً سياسياً وتشريعياً محدوداً بحكم أنها التجربة الأولى لها وحققت نسبة تمثيل (7.5%) من مقاعد المجلس التشريعي بوصول خمسة نائبات للمجلس التشريعي (البلبيسي وعودة، 2013، ص18)، ويمكن النظر إلى هذه المشاركة كمقياس للنشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة السابقة، وقد جاءت هذه المشاركة بشيء من الحماسة التي عبرت عن نفسها في شعارات رفعتها المؤسسات والأطر التي أيَدت عملية إجراء الانتخابات، لتؤكد وتدلل على الحاجة المفقودة إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في صياغة وصناعة القرار السياسي، بالرغم مما أحاط هذه الانتخابات من إشكاليات: إلا أنها تعتبر أول انتخابات رسمية معترف بها تقام داخل الأراضي الفلسطينية، وينتخب الفلسطينيون لأول مرة من يمثلهم في السلطة وبمشاركة رسمية من قبل المرأة الفلسطينية ليس ذلك فحسب بل كانت عاملاً حاسماً فيها خصوصاً فيمع الانتخابات الثانية في العام 2006(أبو طه ومراد، 2012، ص12).

وتعتبر زيادة نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي في الانتخابات الثانية 2006 إلى (13 %)، تحولاً كميّاً ونوعيّاً في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والتي تعد حديثة نسبياً مقارنة مع نساء العالم، وعلى الرغم من أن هذا التمثيل لم يلبِّ طموحات النساء، والمجتمع المدني، والحركة النسوية، التي قادت النضال باتجاه تعديل قانون الانتخابات العامة، وتضمينه لحصة نسوية بنسبة (20%)، تكفل لها التواجد في الحقل السياسي، في ظل مجتمع ما زالت بنيته التنظيمية والاجتماعية لا تولي الاهتمام، ولا تحفز باتجاه تعزيز مشاركة المرأة في الحقل السياسي، إلا أن التجربة تعد نقلة نوعية على طريق تفعيل وتطوير مشاركة المرأة في العمل السياسي بشكل أكثر فاعلية (البلبيسي وعودة، 2013، ص18).

أمّا على صعيد مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية، فقد فازت حوالي (52) امرأة بمقاعد في المجالس المحليةفي المرحلة الأولى من الانتخابات للمجالس البلدية والمحلية التي جرت خلال شهر ديسمبر 2004 لعدد (26) بلدية ومجلس محلي في الضفة الغربية، و(10) مجالس بلدية في قطاع غزة ، وفاز عدد مماثل من النساء في المرحلة الثانية لانتخابات المجالس المحلية والتي جرت لـ(84) مجلس محلي وبلدي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر مارس 2005، وقد شملت قوائم التيار الوطني والتيار الإسلامي (حماس) أسماء لا تقل عن مرشحتين لكل مجلس محلي (لجنة الانتخابات المركزية، 2006).

ويرى الباحثأنّ تمثيل المرأة خلال المرحلتين المشار إليهما أعلاه من انتخابات المجالس المحلية كان ضعيفاً مقارنة بنسبة تمثيل الرجال في تلك الانتخابات، وبالتالي فإن المرأة الفلسطينية ما زالت بحاجة إلى برامج توعية وتثقيف سياسي لتحفيزها على المشاركة في الانتخابات المحلية بفاعلية أكثر.

أمّا على صعيد مشاركة المرأة الفلسطينية في التنظيمات والأحزاب السياسية، فقد أبرزت الحقائق الواقعية والنسب الواردة في الأنظمة الداخلية للتنظيمات والأحزاب السياسية أن هناك تفاوتاً في تقلد النساء المناصب القيادية العليا، حيث شكلت النساء نسبة (4 %) فقط بمعدل عضو واحد من أصل (16) عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، وعلى الرغم من أقدمية حركة فتح في العمل النضالي والوطني، إلا أن قضية تفعيل وتطوير مشاركة المرأة بقيت محدودة في الحركة.

واحتلت المرأة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ما نسبته (10 % -12 %) من عضوية اللجنة المركزية العامة، والمكتب السياسي أي (3) عضوات في المكتب السياسي مقابل (14) عضو، أما نسبة مشاركة المرأة في الهيئات القيادية في حزب فدا وصلت إلى (30 %)، فيما يبلغ تمثيلها (19 %) من اللجنة المركزية للحزب نفسه.

وترتفع نسبة مشاركة النساء في هيكلية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، فبلغت نسبة المرأة في القيادة المركزية في الضفة الغربية (18 %) مقابل (13 %) في قطاع غزة، وفي اللجنة المركزية العامة (19.5 %) في الضفة الغربية مقابل (16.5 %) في قطاع غزة، وارتفعت هذه النسبة في المؤتمر السادس الذي عقد في شباط 2013 لتصل إلى (23 %) وهناك (3) عضوات في المكتب السياسي في الشتات (البلبيسي وعودة، 2013، ص20-21).

ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، فقد ركّزت الأحزاب السياسية الفلسطينية أهدافها واستراتيجياتها حول قضايا التحرر، فيما تم إرجاء القضايا الأخرى لحين تحقيق الهدف السياسي، غير أن التجربة (ورغم تراجع المشروع الوطني وظهور أحزاب سياسية جديدة وربما بديلة أيضاً للأحزاب القديمة) أثبتت أن قضية المرأة ليست مركزية بالنسبة للأحزاب، وربما هذا ما يفسر جانباً مهماً من انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة لدى

تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة وتحديد موقفه من المرأة، وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع (أبو طه ومراد، 2012، ص17).

وبشكلٍ عام يُعزى ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية إلى عدة أسباب كالفجوة ما بين التفهم النظري لحقوق المرأة، والممارسة العملية لهذه الحقوق. وعدم اهتمام الأحزاب السياسية بتبني قضايا المرأة بشكلٍ كافٍ، مما أدى إلى إقصاء النساء عن تلك الأحزاب، فأصبحت النساء تمثل أقلية داخل الحزب. وكذلك تخوف النساء من ترشيح أنفسهن للانتخابات، من حيث تقبل الناخبين لهنّ، ولو على صعيد الحزب، حيث ما زالت تهيمن العقلية الذكورية التي ترى بأن تلك المناصب أجدر بالرجال. بالإضافة إلى عدم قدرة النساء على إعطاء الوقت الكافي للنضال داخل الحزب، بسبب التزاماتهنّ الأخرى. وعدم استقلالية قرار المرأة، وصعوبة حرية التنقل بالنسبة لها (عويضة، 2004، ص317).

ويرى الباحث من خلال الحقائق والنسب الواردة في الأنظمة الداخلية للتنظيمات والأحزاب السياسية، أن نسب مشاركة النساء في الهيئات القيادية للفصائل والأحزاب السياسية،التي تراوحت ما بين (5 – 19 %)، هي نسب متواضعة لا ترقى لمستوى طموح النساء ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مؤسسات العمل النسائي، وذلك لأن هذه النسب تعكس وجود فجوة في العمل السياسي بين الرجل والمرأة، الأمر الذي يحتاج إلى بحث وتدارس سبل تفعيل وتطوير مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي.

يستنتج الباحث مما سبق أنّ مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي ما زالت متدنية وضعيفة، وأنّ جهوداً كبيرة ما زالت مطلوبة للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية، فإن لم تكن هي مشاركة في التخطيط والتنفيذ لها فستبقى مهمّشة، مما يؤكد أهمية العمل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قاعدة أنّ لكل إنسان الحق في المشاركة في العملية التنموية والاستفادة من ثمارها، ولا شكّ أنّ دراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة

الفلسطينية،أفضت إلى وجود تحديات ومعوقات واجهت تفعيل مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي، وهو ما سوف يتم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثاني في هذا الفصل، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى غياب المرأة الفلسطينية عن أهم مواقع صياغة وصنع السياسة الوطنية الفلسطينية، سواء في منظمة التحرير الفلسطينية، أو الانتخابات التشريعية والمحلية،أومشاركتها في التنظيمات والأحزاب السياسية والحياة العامة،وكذلك غياب دورها في تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء ملف الانقسام.

معوقات وتحديات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

تمثل الاعتبارات الحزبية والعائلية والعشائرية والجهوية والمناطقية – باعتبارها عناصر هامةوبارزة في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي – قيوداً ومعيقات تحول دون التوجه نحومزيد من المشاركة الفاعلة والانفتاح والتطور السياسي، وقد أبرزت التجربة الفلسطينية ذلكبشكل لا يقبل التأويل في عملية ترشيح المرأة، وهو الأمر الذي أكدته كذلك تجربة المرأة فيالمجالس المحلية، فرغم تعيين السلطة لأعضاء هذه المجالس إلاأنها استثنيت المرأة حتى وقت قريب وعينت فيما بعد عدد بسيط من النساء في بعض المجالسنتيجة ضغوطات خارجية، وداخلية لها علاقة بالاستقالات وتكملة النصاب القانوني لهذا المجلسأو ذاك، وبالتالي فإن مشاركة المرأة لم تَحظَ بالنجاح نتيجة لهذه الاعتبارات، كما أن قضية المشاركةالسياسية للمرأة الفلسطينية تظل أبرز الإشكاليات فيها.

إن عدم معرفة وإدراك البيئة المحيطة والمتمثلة بالبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومن غير الاطلاع على القوانين السائدة ومنها قانون الانتخابات، إلى جانب القوانين الأخرى تفرض قيوداً على المشاركة السياسية، ومن غير حصر العقبات والعراقيل التي تعترض طريق المشاركة السياسية المرأة، وبالأخص للبرلمان، يصعب وضع البرامج واقتراحالخطط والمشاريع واقتراح الحلول التي من شأنها تمكين المرأة من انتزاع حقوقها.

وعلى الجانب الآخر المتعلق بالخطط والبرامج بعيدة المدى والتي تسعى بالنهوض بأوضاعالمرأة، وتستهدف التأثير الايجابي على البيئة التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيةوالسياسية الكفيلة بوضع قضايا المرأة على سلم الاولويات وقدم المساواة مع الرجل.

إن نجاح المرأة الفلسطينية في الوصول إلى مستوى متقدم من المشاركة وتالياً الوصول إلىقيادةالهرم السياسي والسلطة التشريعية وغيرها من المواقع الريادية، ما زالت تعترضه الكثير من المعوقات والتحديات التي تعيق وتحد من مشاركة المرأة الفلسطينية الفاعلة في الحياة السياسية لعل أهمها:

أولاً: المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية

هناك العديد من المعوقات التي تعيق مشاركة المرأة الفلسطينية في المجتمع بشكل فاعل، وفيما يلي تفصيل لأهم هذه المعوقات (أبو الغيب والكرنز، 2015، ص16):

معوقات تتعلق بالأنشطة النسائية:

وتتمثل هذه المعوقات بضعف دور المرأة في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار. وقلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية، الذي يوجه الأنشطة النسائية السياسية للمسار الذي يعزز من مشاركتهن بشكل فاعل. بالإضافة إلى عدم فهم النساء لحقوهن ودورهن في المجتمع. ومحدودية اهتمام النساء بالمشاركة السياسية. وضعف الثقة بالنفس لدى النساء للمشاركة في الحياة السياسية. والتركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم النساء.

وفي ذات السياق فإن كثير من النساء لا يقتنعن بقدرتهن على العمل السياسي، بل يعتبرنه انتقاصاً من أنوثة المرأة، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية، وتؤكد على أن الوظيفة الأولى للمرأة تتمثل في وظيفتها كزوجة وأم، إلى جانب عدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة بالأمور السياسية، والاكتفاء بالقضايا

ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار. وكذلك انعدام الثقة بين النساء، وعدم مساندة المرأة الناخبة للمرشحات، وتفضيلها للمرشح الرجل، من منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي، والاثر السلبي لانخفاض مستوى التعليم لدى النساء مما أثَر على توجهاتهن نحو المشاركة (اسماعيل، 2004).

معوقات تتعلق بالتنظيمات والأحزاب السياسية:

وتتمثل هذه المعوقات بمحدودية المشاركة النسائية على مستوى القيادة وصناعة القرار. وضعف تأثير النساء اللواتي يتبوأن مناصي قيادية في الأحزاب السياسية على برامج هذه الأحزاب. وإيلاء البرامج الوطنية اهتمام أكبر من البرامج الاجتماعية، بسبب الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني.بالإضافة إلى أنالأحزاب والفصائل السياسية لا تزال تتبنى المفهوم الذكوري، دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية.

وقد يكون القانون أولى أدوات معالجة مثل هذه المعوقات، وإذا كان هناك شك في مدى قدرة القانون على تغيير واقع اجتماعي، فإنّ القانون يستطيع أن يفرض بعض الآليات التي تساعد في توسيع مشاركة المرأة، وأولى تلك الآليات قد تفرض عن طريق مشروع قانون الأحزاب، عن طريق فرض نسبة معينة من الهيئات التأسيسية للأحزاب السياسية والهيئات القيادية للأحزاب القائمة تخصص للنساء، وبهذا تستطيع النساء التقدم إلى واجهة العمل السياسي، وتصبح الخيارات أمامها مفتوحة للوصول إلى الوظائف العليا في الدولة (عطاري، 2012، ص52).

فالمطلوب إذن قانون أحزاب يسعى إلى تمكين المرأة من ممارسة تلك الحقوق التي يفرضها القانون، ومن جانب آخر يجب أن يتم تعديل المنظومة القانونية القائمة بما يتفق مع توجهات التمكين، أضف إلى ذلك الحاجة إلى قانون انتخابات يشجع الأحزاب السياسية على ترشيح نساء ضمن قوائمه كتلك التي فرضها القرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بإقراره نظام التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات التشريعية مع الإبقاء على نسبة تمثل المرأة في القوائم الانتخابية (عطاري، 2012، ص53).

معوقات تتعلق بالتشريعات والقوانين:

بنظرة تقييمية سريعة على التشريعات والقوانين السائدة في فلسطين، نجد أن معظم هذه التشريعات تعيق إمكانية استقلال المرأة، الذي يعتبر مدخلاً هاماً لوصول المرأة للمناصب العليا، فعلى سبيل المثال نجد أن التشريعات التي تطبقها المحاكم الشرعية تنتقص من حرية تنقل المرأة وحرية حضانتها لأطفالها بدون موافقة الرجل، كما أن بعض القوانين تكرس تبعية المرأة ودونيتها، فقانون الخدمة المدنية مثلاً لا يعتبرها معيلة، وحرمها من تلقي إعانات عن أطفالها بغض النظر عن وضعها الاجتماعي (عويضة، 2004، ص351).

وتشتمل بعض التشريعات على العديد من القوانين التمييزية الناشئة عن نظرة المجتمع والمشرع للمرأة، ويتجلى هذا التمييز في العديد من المظاهر كالتمييز الناشئ عن إنكار المساواة بين الرجل والمرأة، كالتمييز في قانون الجنسية، والمواطنة. وأيضاً التمييز الناشئ عن إعفاء المرأة شكلياً وقانونياً من أعباء الإنفاق، واستخدام ذلك ذريعة لحرمانها من حق المشاركة في اتخاذ القرار، كالتمييز في العلاوات والتأمينات الاجتماعية والضريبية. وكذلك التمييز الناشئ عن الاعتقاد بأن شرف المرأة ينحصر في جسدها فقط، وأن هذا الشرف هو ملك للأسرة، وأن المرأة لا تملك حق التصرف بجسدها وفقا لإرادتها، كالتمييز في قانون العقوبات. وأخيراً التمييز الناشئ عن الاعتقاد بأن الأصل هو بقاء المرأة داخل البيت، ولا تخرج إلا لضرورة يقدرها الرجل، أي أن خروجها من البيت يعتبر استثناءً، كالتمييز في قوانين العمل والوظيفة العامة (خضر، 1997).

معوقات تتعلق بالمجتمع:

وتتمثل هذه المعوقات بضعف الوعي المجتمعي بقضايا المرأة وحقوقها. والعادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع. واتساع دائرة الفقر والفقر المدقع في المجتمع الفلسطيني وانعكاساته السلبية على المرأة وتحديداً مشاركتها في

العمل السياسي.وغياب الوعي القانوني بقضايا المرأة وحقوقها. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع وخاصة في صفوف النساء.

معوقات داخل الحركة النسوية الفلسطينية:

لعبت الحركة النسوية في فلسطين دوراً هاماً في خلق وعي جماهيري تجاه مشاركة المرأة في العمل السياسي، فقد تبنّت بعض المنظمات النسوية برامج لدعم النساء المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي، وأطلقت العديد من برامج توعية الجماهير النسوية حول موضوع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولكن تباين الخطابات داخل الحركة النسوية شكلت أحد العوامل الهامة في إعاقة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، هذا بالإضافة إلى تراجع دور الأطر الجماهيرية النسوية بشكل كبير بعد اتفاق أوسلو، والاهتمام ببناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حساب دور هذه الأطر. واهتمام الحركات النسوية الفلسطينية بالأنشطة والفعاليات ذات الطابع الخدماتي أكثر من تلك ذات الطابع الاستراتيجي قلل من إمكانية لعب الحركة النسوية للدور المناط بها (عويضة، 2004، ص357).

معوقات دينية:

تستند الآراء التي تعارض ممارسة المرأة لحقوقها السياسية إلى أن هذه الممارسة تمثل ولاية عامة أو قوامة على المجتمع، في حين أن الشريعة الإسلامية قصرت هذه الولاية على الرجال دون النساء، وهذا فهم خاطئ ومشوش للدين، فالمرأة في العهود الأولى للإسلام مارست أشكالاً مختلفة من الحقوق السياسية مثل البيعة والهجرة والدفاع عن الإسلام والرقابة، بما يتناسب مع تلك العهود (بلول، 2009، ص660).

وبشكلٍ عام فإنّ معارضي التمكين السياسي للمرأة يلجؤون إلى اعتماد تفاسير الدين لتكريس التمييز بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

ويجدون في تعدد المدارس الفقهية واختلافات تفسيراتها ما يساعدهم في ذلك (مركز الاتحاد للتنمية وحقوق الإنسان، 2009).

معوقات تتعلق بالموروث الاجتماعي:

تؤثر الثقافة السائدة في المجتمع على واقع الحياة الاجتماعية لكل من النساء والرجال في فلسطين، هذه الثقافة التي تعتبر بأن المرأة قاصرة بسبب طبيعتها العاطفية غير العقلانية، مما يجعلها غير كفؤ لتبوأ مناصب قيادية، ومن الجدير ذكره أن هذا الموروث الثقافي لا يتعلق برؤية المجتمع فقط للمرأة، بل يتعلق برؤية المرأة لنفسها ولدورها، بحيث يقلل من إمكانية ترشيح النساء لأنفسهنّ، وضعف ثقتهنّ بانتخاب النساء، ورغم أن بعض الدراسات الاستقصائية قد أشارت إلى تراجع ثقة المجتمع بقدرة النساء على القيام بمهام قيادية في المجتمع، إلا أن ثقة النساء بقدرة النساء كانت أقل (سعيد، 1997).

إن ضعف المشاركة السياسية نابعة في الأساس من الثقافة السائدة في المجتمع بأن هذه المشاركة تنحصر في عملية الانتخاب والترشيح، أي أن عملية المشاركة ينظر إليها بأنها عملية موسمية تنتهي بانتهاء الانتخابات، ولا تأخذبعين الاعتبار أي جهد سياسي منتظم ودائم ومشاركة مستمرة تتمثل في المشاركة الفاعلةفي النشاط الفعال في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب ذلك فإنتجاوزات النظام السياسي وعدم احترامه للحقوق الأساسية لمواطنيه هي أيضاً من المعوقات التيتحول دون عملية التحول الديمقراطي،فالتغيير الديمقراطي وإمكانية التبدل والتغيير يمثل مصلحةليس فقط لفئة بعينها وإنما لجميع الفئات المهمشة، إلى جانب ذلك فإن بعض الفئات المهيمنةعلىمجريات الأمور ترى بعملية التحول والتغيير تهديدا لها من شأنه أن يفقدهاامتيازاتها لهذا تقاوم التغيير(مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس، 2016).

ويعتقد الباحثأن تفعيل وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ليستسهلة،خاصة في ظل المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تحول دون مشاركتها السياسية

بشكل فاعل ، وكذلك الثقافة السائدةالتي قسمت العمل على أساس الجنس، التي جعلت من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية صعبة ومعقدة، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات واضحة لتعزيز وتفعيل المشاركةالسياسية للمرأة الفلسطينية،بما يتلاءم مع حجم التضحيات التيقدمتها المرأة الفلسطينية على مدار التاريخ الفلسطيني، وبما يضمن تحقيق العدالة والمساواة في مشاركتها في عملية صنع القرار في المستويات المختلفةوأن تأخذ دورها المتمثل في المشاركة في الأنشطة المختلفة.

ثانياً: التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية

هناك تحديات رئيسية تحول دون تفعيل مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، أهمها: انغلاق المجتمع الفلسطيني، الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني، لما لها من أثر مباشر وغير مباشر في تهميش المرأة الفلسطينية وإعاقة مشاركتها الفاعلة في العمل السياسي:

التحدي الأول انغلاق المجتمع الفلسطيني:

عانى المجتمع الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كغيره من المجتمعات العربية التي رزحت تحت نير الاستعمار لعقود طويلة،من قيم الانغلاق على الذات، الأمر الذي حرمه، بحكم تبعيته البنيوية، من الأدوات الحداثية والحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي الفلسطيني ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية(الصّوراني، 2017).

لم يكتفِ الاحتلال الإسرائيلي بعزل المجتمع الفلسطيني عن محيطه العربي والدولي، والدفع به إلى التطرف والتعصب، بل قسّمالمناطق الفلسطينيةإلىكانتوناتثقافيةنمتوتطوّرتبمعزل عن القرى والمدنالأخرى،فاكتسبت هذه الكانتوناتخبراتجغرافيةمتسقةمعالبنيةالثقافية والاجتماعية فيها، ولم تستطع التأثير أو التأثّربالمناطق الأخربلعدمفعاليتهاومواءمتها (سلامة، 2017)، وممّا لاشكّ فيه أنّ هذه

العزلة والانغلاق التي عانى منها المجتمع الفلسطيني عزّزت النظرة السلبية لمشاركة المرأة في العمل السياسي، وقوّض فرص الاطلاع على التجارب الدولية في المشاركة السياسية والاستفادة منها في التجربة الفلسطينية، ممّا ساهم في نشر ثقافة خاطئة عن أهمية وجدوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ويضيف الباحث أنّ تلك العزلة التي فرضت على المجتمع الفلسطيني ساهمت في بلورة رؤى واتجاهات ومواقف لدى النساء الفلسطينيات، تميل إلى الضبابية وشيوع القيم السلبية، والتخبط وانعدام الثقة بالمجتمع من جهة والانغلاق على الذات والتطرف في الأفكار من جهةٍ ثانية، ممّا دفع بهنّ إلى صراعٍ فكريٍأفقدهنّ هويتهنّ الثقافية وانتمائهنّ الوطني، فعزفن عن المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية.

التحدي الثاني الاحتلال الإسرائيلي:أعاق الاحتلال الإسرائيلي مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد والعمل، مما أدّى إلى تهميش دورها الإنتاجي، كما أعاق مشاركةً واسعةً ومستمرةً للنساء في السياسة عبر عدة وسائل، ونجم عن ذلك:

تعزيز اعتماد المرأة على العائلة:

لا شك أن الممارسات والسياسات الإسرائيلية العدوانية والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، أثرت بشكل واضح على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، من خلال تعزيز اعتمادها على العائلة، فمثلاً زيادة عدد الأسرى وما يحمله ذلك من عناء، فمن تقوم به هنَ النساء في الأغلب، وكذلك رعاية المعاقين جراء الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة، وما أعقب ذلك من إعاقات، كذلك استشهاد الزوج أو الأب "المعيل للأسرة" وما ترتب على ذلك من قيام المرأة بتحمل أعباء الأسرة: حيث تدار الأسرة من قبل المرأة ، كل هذه أعباء أُلقيت على كاهل المرأة الفلسطينية وعددت أدوارها، وأعاقت من مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي بشكل فاعل (أبو عيشة، 2013، ص20).

بشكل عام، أثَر الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى عدم وجود سياسة اجتماعية تسعى للتنمية وخاصة الفئات الفقيرة إلى الاعتماد شبه الكامل على دعم العائلة والقرابة، كما عمل على تعزيز سلطة العائلة على النساء، وعزَز أدوارهن الإنجابية، خاصة الذكور، كأحد أشكال الضمان والأمان للمستقبل، ويظهر واضحاً أنَ هناك زيادةً في حجم الأسرة، مع زيادة عدم الاستقرار والأمان، فحجم الأسرة هذا يجعل عملية لعب دور سياسي على أسس منتظمة مسألة صعبة خاصة للنساء المهمشات، نظراً لحجم الأعباء المنزلية الكبيرة الملقاة على عاتق معظم النساء، لكن هذا لا يمنع من أن تشارك النساء جماعةً في لحظات المدَ الجماهيري بشكل مؤقت، أو أن تنقل ما يستلزمه النشاط السياسي إلى داخل بيتها، حيث يقمن بنسج ما يحتاجه الأسرى من ملابس صوفية، أو خياطة الأعلام الفلسطينية للمهرجانات كنوع من المشاركة السياسية في الحيز الخاص(جاد، 2000، ص15-16).

وهناك عوامل أخرى زادت من اعتمادية المرأة الفلسطينية على العائلة أيضاً، تتمثل في سياسة العقوبات الجماعية التي كانت تؤدي في بعض الأحيان لأن تفقد العائلة المعيل، أو أن تفقد البيت الذي تعيش فيه، نظراً لسياسة هدم البيوت أو إلى فقدان مصدر الدخل الرئيس، كذلك الحصار وما سببه من شح غاز الطهي، وأحياناً انقطاعه لفترات طويلة، وانقطاع التيار الكهربائي المتواصل وعدم توفر بعض السلع الضرورية، وانقطاع الوقود.. وغيره، جعل من المرأة الفلسطينية تنشغل في تحمل أعباء الحياة الثقيلة وعدم الاهتمام في المشاركة السياسية (أبو عيشة، 2013، ص21).

تعزيز القيم التقليدية السائدة واستغلالها لصالح الاحتلال:

إن استخدام العلاقات السائدة بهدف إحلال علاقات سيطرة محل أخرى تعد في الغالب سلاح ذو حدين، فكما استخدم الاستعمار القيم السائدة بهدف تفتيت وإحكام السيطرة على الشعب، فقد استُخدمت أيضاً من قبل المواطنين لتحفيز المقاومة ولتوحيد الشعب ضد المحتل.

لقد استخدم الانتداب البريطاني – قبل الاحتلال الإسرائيلي – منظومة القيم السائدة بهدف قمع المقاومة من جهة والحفاظ على علاقة اللا مساواة السائدة من جهة أخرى، كما استخدم مفهوم الشرف العربي والمرتبط بطهارة النساء لإفزاع الفلاحين وتهجيرهم من قراهم على يد القوات اليهودية بعد عام 1947، كما استخدم الاحتلال الإسرائيلي وسائل بشعة لقمع الانتفاضة الأولى عام 1987، من خلال تعرية الرجال أمام النساء بهدف إذلالهم وكسر شوكة المقاومة، بالإضافة إلى الرسالة التي كان الاحتلال يسعي إلى إيصالها مفادها " أن المرأة التي تشارك في أنشطة سياسية تستهدف الاحتلال الإسرائيلي: سينتهك شرفها" وتُرجم هذا في المعتقلات الإسرائيلية، وتوسع هذا النهج طوال فترة الانتفاضة الأولى نظراً لاتساع دور ومشاركة النساء السياسية (جاد، 2000، ص17).

هذه العقوبات والممارسات البشعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى خوف الكثير من الأهالي على نسائهم، وخاصة، حيث منعوهنَ من ممارسة أي نشاط سياسي، وحتى من مغادرة المنزل أحياناً، ليس ذلك فحسب بل انتشرت ظاهرة الزواج المبكر طلباً للسترة وخشية عليهن من الانخراط في العمل السياسي، وبالرغم من ذلك هناك العديد من النساء الفلسطينيات لم ترهبهن العقوبات الإسرائيلية بل دفعتهن للانضمام في صفوف المقاومة سواء المنظمة منها أو العفوية، تحدياً للقيم التقليدية السائدة وتعزيزاً للدور السياسي غير الرسمي للكثير من النساء في المجتمع الفلسطيني (أبو عيشة، 2013، ص21).

التحدي الثالث الانقسام الفلسطيني:

لا شك أن الوضع الفلسطيني الراهن وما فيه من انقسام سياسي وأيديولوجي تدعمه محاور خارجية أثَر على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، فالانقسام الفلسطيني الراهن أبعد ما يكون خلافاً سياسياً وصراعاً على السلطة بين فتح وحماس، فهو تتويج لأزماتاستراتيجيةمتراكمة واجهت المشروع الوطني منذ تأسيسه، ثم تعمقت وازدادت مع ظهور حركة حماس، وأخطر ما فيها توظيف (إسرائيل) لأزمة النظام السياسي الفلسطيني

في فصل غزة عن الضفة واستدراج حماس لتولَي أمر غزة، وبقاء الصراع مفتوحاً في الضفة الغربية كأرض متنازع عليها، وبالتالي لا يمكن إنتاج تسوية مشرفة ولا مقاومة ناجحة في ظل الانقسام، فالمفاوضات في مأزق كبير، و(إسرائيل) تفرض على السلطة شروطاً جديدة كالاعتراف بالدولة اليهودية وبقاء الاستيطان، وحماس في مأزق حيث بقاء استمرارها مربوطاً باستمرار الهدنة مع (إسرائيل) (أبراش، 2008).

ويرى الباحث، وفقاً لما سبق،أن الانقسام الفلسطيني يشكل تحدياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب بشكل جدي إنهاء حالة الانقسام، وإتمام ملف المصالحة، وإعادة اللحمة بين شطري الوطن، وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فاعل وعادل.

ويشير الباحث هنا أنّ الانقسام لم يعد جغرافياً، بل ثقافياً واجتماعياً وقانونياً، فحركة حماس تمثل مشروعاً سياسياً ودينياً وبالتالي تنتج ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية، وخصوصاً في قطاع غزة الذي شهد صياغة نظم وتشريعات قانونية مختلفة عما هو في الضفة، وهذا يعني أن المجلس التشريعي يسير بموازاة الانقسام السياسي.

وكخلاصة لما سبق، يؤكد الباحث أنه بالرغم من أنّ المرأة تشكل نصف المجتمع الفلسطيني من الناحية العددية، إلّا أنها تمثل أقلية بالمفهوم السياسي، مما يعني سيطرة فئة علىمجريات الأمور، وبالتالي فإن النظام السياسي هو الذي يجعل من المساواة حقيقة واقعية، سواءأكانت المساواة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة، وهو الذي يحقق مبدأ الأمةمصدر السلطات من خلال إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية والدورية والتعدديةالسياسية، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء،وسيادة القانون ومحاربة الترهل الإداري،واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: إجراءات البحث

المبحث الثاني: نتائج البحث

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: إجراءات البحث

يعرض الباحث في هذا المبحث الخطوات والإجراءات المتبعة في الجانب الميداني في هذه الدراسة من حيث منهجية البحث العلمي والميداني، ومجتمع الدراسة الأصلي، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، والأدوات التي استخدمها الباحث بدراسته، والمعالجات الإحصائية التي استخدمها في تحليل البيانات لاختبار صدق وثبات الأدوات وكذلك التوصل إلى النتائج النهائية للدراسة.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يبدأ بتوصيف الظاهرة موضوع البحث، وتحديد طبيعتها، ثم ينتقل إلى تحليل الظاهرة، وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآثار التي تحدثها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة، حيث شمل مجتمع الدراسة كل السكان في قطاع غزة.

نبذة عن مجتمع الدراسة (قطاع غزة)[1]:

الموقع:يقع قطاع غزة جنوب غرب فلسطين على شكل شريط ضيق في المنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين التاريخية على البحر المتوسط، واكتسب اسمه من أكبر مدنه مدينة غزة، وهي ثاني أكبر مدينة فلسطينية بعد القدس.ويمتد القطاع على مساحة 365 كيلومترا مربعا، ويبلغ متوسط طوله 41 كيلومتراً، ويتراوح عرضه بين ستة و12 كيلومتراً، وتحده من جهة الشرق والشمال المناطق

1جميع الإحصاءات المتعلقة بقطاع غزة منقولة عن: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية للسكان – التقرير التفصيلي - قطاع غزة. رام الله - فلسطين.

الفلسطينية المحتلة عام 1948، والبحر الأبيض المتوسط من جهة الغرب، بينما تحده مصر من جهة الجنوب.

السكان: أشارت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017 إلى أن عدد السكان الكلي في قطاع غزةبلغ 1,899,291فرداً، منهم 962,903ذكور، 936,388 إناث.

ويتوزع عدد السكان في قطاع غزة حسب نوع التجمع بواقع 1,624,782 فرداً يقيمون في المناطق الحضرية بنسبة 86.6%, و250,535 فرداً يقيمون في المخيمات بنسبة 13.4% من مجمل السكان في قطاع غزة.

أمّا بخصوص الخصائص الديموغرافية والاجتماعية الأساسية للسكان، فقدأشارت النتائج إلى أن عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0–17 سنة بلغ900,023 فرداً يشكلون ما نسبته 48.0% من مجمل السكان في قطاع غزة، كما بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18–29 سنة 435,067 فرداً يشكلون ما نسبته 23.2% من مجمل السكان، أما فئة كبار السنوالذين تبلغ اعمارهم 60 سنة فأكثر فقد بلغ عددهم 80,826 فرداً بنسبة 4.3% من مجمل السكان في قطاع غزة.وبلغ عدد اللاجئين في قطاع غزة 1,239,112 لاجئاً أي بنسبة 66.2% من مجمل السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، بواقع 991,655 لاجئاً في المناطق الحضرية بنسبة 61.1% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المناطق الحضرية، و247,457 لاجئاً في المخيمات ويشكلون ما نسبته 98.9% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في مخيمات قطاع غزة.

وأظهرت النتائج أيضاً أن عدد الأميين بين السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر بلغ 32,714 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 3.0% من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في قطاع غزة، حيث تنتشر الأمية بين الإناث أكثر منها بين الذكور، إذ بلغ عدد الذكور الأميين 9,509 ذكور ما نسبته 1.7% من مجمل الذكور الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في قطاع غزة، في حين بلغ عدد الإناث الأميات 23,205 أنثى يشكلن ما نسبته 4.3% من مجمل الإناث الفلسطينيات 15 سنة فأكثر. وعلى مستوى نوع التجمع فقد بلغت أعلى نسبة للأمية بين السكان الفلسطينيين 15

سنة فأكثر المقيمين في المخيمات؛ 3.1% وأدناها بين الأفراد المقيمين في المناطق الحضرية؛ 3.0%.

كما بلغ عدد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة الحاصلين على مؤهلات دبلوم متوسط فأعلى 273,664 فرداً وهذا يشكل ما نسبته 25.1% من مجمل السكان الفلسطينيين في العمر 15 سنة فأكثر في قطاع غزة. وقد شكلت التخصصات المندرجة تحت بند تخصص التعليم والتخصصات المندرجة تحت بند تخصص الأعمال والإدارة النسبة الأعلى بين التخصصات، حيث شكلت نسبة الخريجين في تخصص التعليم 24.3%، تلتها التخصصات المندرجة تحت بند تخصص الأعمالوالإدارة بنسبة 21.0% من مجمل الفلسطينيين الحاصلين على مؤهلات دبلوم متوسط فأعلى. وبلغ عدد الفلسطينيين 15 سنة فأكثر النشيطين اقتصادياً في قطاع غزة 481,999 فرداً، يشكل ما نسبته 44.2% من مجمل السكان 15 سنة فأكثر في قطاع غزة، بواقع 389,370 ذكراً ويشكلون ما نسبته 70.9% من مجموع الفلسطينيين الذكور 15 سنة فأكثر، مقابل 92,629 أنثى بنسبة 17.1% من مجموع الإناث الفلسطينيات لنفس الفئة العمرية.

وبلغ معدل البطالة في قطاع غزة 48.2% من مجمل السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر، حيث بلغ عدد السكان العاطلين عن العمل 232,480 فرداً لنفس الفئة العمرية. كما شكل معدل البطالة في المخيمات أعلى قيمة، اذ بلغ هذا المعدل 53.6% بين الأفراد الفلسطينيين 15 سنة فأكثر المقيمين في المخيمات، في حين بلغ أدنى معدل في الحضر بنسبة 47.3%.

عينة الدراسة: تتألف عينة الدراسة من نوعين من العينات:

العينة الاستطلاعية: بلغ عدد أفراد العينة الاستطلاعية 50 من أفراد العينة، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وذلك بهدف التحقق من الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة وهي معاملات الصدق والثبات لأدوات الدراسة.

العينة الكلية: بلغ حجم العينة الكلية في الدراسة 220 فرداًمن قطاع غزة للعام 2016-2017، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

الخصائص العامة للعينة:

تعرض الجداول من رقم (1) إلى رقم (6) الخصائص العمرية والنوعية والتعليمية والاجتماعية والمهنية والسكانية لأفراد العينة،حيثيتبين من خلال الجداول ما يلي:

جدول رقم (1) الخصائص العمرية لأفراد العينة

التصنيف	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	88	40.0
من 30 لأقل من 40 سنة	61	27.7
من 40 لأقل من 50 سنة	47	21.4
50 سنة فأكثر	24	10.9
المجموع	220	100.0

- 40.0% من أفراد العينة تقل أعمارهم عن 30 سنة، بينما 27.7% أعمارهم من 30 لأقل من 40 سنة، و21.4% أعمارهم من 40 لأقل من 50 سنة، في حين 10.9% من أفراد العينة أعمارهم 50 سنة فأكثر.

جدول رقم (2) الخصائص النوعية لأفراد العينة

التصنيف	العدد	النسبة %
ذكر	55	25.0
أنثى	165	75.0
المجموع	220	100.0

- الغالبية العظمى من أفراد العينة بنسبة 75.0% إناث، بينما 25.0% ذكور.

جدول رقم (3) الخصائص التعليمية لأفراد العينة

التصنيف	العدد	النسبة %
دبلوم	58	26.4
بكالوريوس	118	53.6
ماجستير	32	14.5
دكتوراه	12	5.5
المجموع	220	100.0

- 53.6% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 26.4% مؤهلهم العلمي دبلوم، و14.5% ماجستير، بينما 5.5% مؤهلهم العلمي دكتوراه.

جدول رقم (4) الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة

التصنيف	العدد	النسبة %
متزوج	149	67.7
أعزب	71	32.3
المجموع	220	100.0

- 67.7% من أفراد العينة متزوجين، بينما 32.3% غير متزوجين.

جدول رقم (5) الخصائص المهنية لأفراد العينة

التصنيف	العدد	النسبة %
موظف حكومي	64	29.1
قطاع خاص	73	33.2
وكالة غوث اللاجئين	42	19.1
غير ذلك/حدد	41	18.6
المجموع	220	100.0

- 33.2% من أفراد العينة يعملون لدى قطاع خاص، و29.1% يعملون كموظف حكومي، بينما 19.1% يعملون لدى وكالة الغوث، و18.6% يعملون لدى جهات أخرى.

جدول رقم (6) الخصائص السكانية لأفراد العينة

التصنيف	العدد	النسبة %
مدينة	82	37.3
قرية	47	21.3
مخيم	91	41.4
المجموع	220	100.0

- 44.4% من أفراد العينة يسكنون في المخيم، بينما 37.3% يسكنون في مدينة، و 21.3% يسكنون في قرية.

أداة الدراسة:

أعدّ الباحث استبانة مقسمة إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

- **محورواقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:**ويهدف إلى التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حيث تضمن المحور في صورته النهائية (14) فقرة، وأمام كل فقرة خمس إجابات تبدأ الإجابة الأولي أوافق بشدة، والثانية أوافق، والثالثة محايد، والرابعة أعارض والخامسة أعارض بشدة، ويضع المبحوث إشارة (x) أمام الفقرة التي تتفق وتعبر عن قناعاته ومعرفته، والفقرات كلها صحيحة وبها تدرج يبدأ من النفي المطلق وينتهي بالتأكيد والتلازم لهذه القناعات والمعرفة،ويتم الإجابة على واحدة من الخيارات التي أمام العبارة.
- **محور المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:**ويهدف إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حيث تضمن المحور في صورته النهائية (28) فقرة، ويحتوي المحور على سبعة أبعاد وهي (معوقات تتعلق

بالأنشـطة النسـائية، معوقـات تتعلـق بـالأحزاب والفصـائل السياسـية، معوقـات تتعلـق بالتشـريعات والقـوانين، معوقـات تتعلـق بـالمجتمع الفلسـطيني، معوقـات داخـل الحركـة النسـوية الفلسـطينية، معوقـات تتعلـق بالـدور الأسـري للمـرأة الفلسـطينية، معوقـات دينيـة) وأمـام كـل عبـارة خمـس إجابـات تبـدأ الإجابـة الأولـى أوافـق بشـدة، والثانيـة أوافـق، والثالثـة محايـد، والرابعـة أعـارض والخامسـة أعـارض بشـدة، ويضـع المبحـوث إشـارة (X) أمـام العبـارة التـي تتفـق وتعبـر عـن قناعاتـه ومعرفتـه، والعبـارات كلهـا صـحيحة وبهـا تـدرج يبـدأ مـن النفـي المطلـق وينتهـي بالتأكيـد والـتلازم لهـذه القناعـات والمعرفـة، ويـتم الإجابـة علـى واحدة من الخيارات التي أمام العبارة.

- **محـور التحـديات التـي تواجـه مشـاركة المـرأة الفلسـطينية فـي الحيـاة السياسـية:** ويهـدف إلـى التعـرف علـى التحـديات التـي تواجـه مشـاركة المـرأة الفلسـطينية فـي الحيـاة السياسـية، حيـث تضـمن المحـور فـي صـورته النهائيـة (9) فقـرات، ويحتـوي المحـور علـى ثلاثـة أبعـاد وهـي (انغـلاق المجتمـع الفلسـطيني، الاحـتلال الإسـرائيلي، الانقسـام الفلسـطيني) وأمـام كـل عبـارة خمـس إجابـات تبـدأ الإجابـة الأولـي أوافـق بشـدة، والثانيـة أوافـق، والثالثـة محايـد، والرابعـة أعـارض والخامسـة أعـارض بشـدة، ويضـع المبحـوث إشـارة (X) أمـام العبـارة التـي تتفـق وتعبـر عـن قناعاتـه ومعرفتـه، والعبـارات كلهـا صـحيحة وبهـا تـدرج يبـدأ مـن النفـي المطلـق وينتهـي بالتأكيـد والـتلازم لهـذه القناعـات والمعرفـة، ويـتم الإجابـة علـى واحـدة مـن الخيارات التي أمام العبارة.
- بعـد ذلـك قـام الباحـث بـالتحقق مـن ثبـات الأداةبـإجراء دراسـة علـى عينـة اسـتطلاعية قوامهـا (50) مـن أفـراد العينـة العشـوائية، وذلـك مـن خـلال حسـاب معـاملات الثبـات لمحـاور الاسـتبانة بطريقـة ألفـا كرونبـاخ، وقـد كانـت النتـائج كمـا هـي موضـحة فـي الجـدول رقـم (7):

جدول رقم (7) معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة وأبعادها

المحور	أبعاد المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	الدرجة الكلية للمحور	10	0.61
المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	معوقات تتعلق بالأنشطة النسائية	5	0.69
	معوقات تتعلق بالأحزاب والفصائل السياسية	3	0.53
	معوقات تتعلق بالتشريعات والقوانين	3	0.87
	معوقات تتعلق بالمجتمع الفلسطيني	7	0.68
	معوقات داخل الحركة النسوية الفلسطينية	3	0.61
	معوقات تتعلق بالدور الأسري للمرأة الفلسطينية	4	0.56
	معوقات دينية	3	0.85
	الدرجة الكلية للمحور	28	0.87
التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	انغلاق المجتمع الفلسطيني	5	0.90
	الاحتلال الاسرائيلي	3	0.74
	الانقسام الفلسطيني	3	0.83
	الدرجة الكلية للمحور	28	0.78

- بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحور واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 0.61لجميع الفقرات، وهذا دليل على أن المحور يتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

- بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحورالمعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية 0.87 لجميع الأبعاد، وهذا دليل على أن المحور يتمتع بمعامل ثبات مرتفع، وبما أن المحوريتضمن سبعة أبعاد، فقد تراوحت معاملات الثبات لأبعاد المحور بين (0.53 – 0.87)، وهذا دليل كافي على أن أبعاد المحور تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.
- بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحورالتحديات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية 0.78لجميع الأبعاد، وهذا دليل على أن المحور يتمتع بمعامل ثبات مرتفع، وبما أن المحوريتضمنثلاثة أبعاد، فقد تراوحت معاملات الثبات لأبعاد المحور بين (0.74 – 0.90)، وهذا دليل كافي على أن أبعاد المحور تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

الأساليب الإحصائية:

قامت الباحث بتفريغ وتحليل المقاييس من خلال برنامج التحليل الإحصائي(**SPSS**)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- **إحصاءات وصفية منها:** النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي النسبي.

2- **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**: لمعرفة ثبات فقرات أدوات الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج البحث

يعرض المبحث الثاني النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أدوات الدراسة والمعالجات الإحصائية وفقا لتساؤلات البحث، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

التساؤل الأول: ما مستوى الموافقة على محور واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لمحورواقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8) التكرارات والنسب المئوية لمحور واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تشارك المرأة الفلسطينية في عملية صنع القرارات السياسية العليا.	10	4.5	25	11.4	50	22.7	112	50.9	23	10.5
المشرع الفلسطيني ميز بين الرجل والمرأة على المستويات الثلاث في السلطة الوطنية، التشريعية والتنفيذية والقضائية.	27	12.3	116	52.7	38	17.3	25	11.4	14	6.4
أرى أن المجتمع	13	5.9	28	12.7	42	19.1	79	35.9	58	26.4

المدني يساهم بدور فعال في إعطاء الفرصة للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية										
يساعد تقبل وجود النساء في الحياة العامة على تشكيل نسيج مجتمعي يدمج النساء على أساس القدرة والكفاءة.	69	31.4	106	48.2	27	12.3	11	5.0	7	3.2
لا تزال بنية المجتمع الفلسطيني التنظيمية والاجتماعية لا تولي الاهتمام ولا تحفز باتجاه تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي	72	32.7	115	52.3	14	6.4	13	5.9	6	2.7
أسهمت زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعي في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي	9	4.1	18	8.2	18	8.2	128	58.2	47	21.4

مشـــــاركة المـــــرأة الفلســـــطينية فـــــي الانتخابـــات المحليـــة، تعتبـــر ضـــعيفة ولا تلبي طموحها	77	35.0	115	52.3	9	4.1	12	5.5	7	3.2
أعتقـد أن هنـاك نقـص فـــي بـــرامج التوعيـــة والتثقيـــف السياســـي لتحفيـــز المـــرأة علـــى المشـــاركة السياســـية بفاعلية.	62	28.2	122	55.5	7	3.2	18	8.2	11	5.0
مشـــــاركة المـــــرأة الفلسـطينية المبكـرة فـي الفصـــائل والأحـــزاب السياســية، لــم تســاهم فـــي تفعيـــل مشـــاركتها السياسية	59	26.8	133	60.5	11	5.0	11	5.0	6	2.7
يوجـد فجـوة واسـعة بـين الـــــتفهم النظـــــري والممارســـــة العمليـــــة للحقـــــوق السياســـــية للمرأة الفلسطينية	63	28.6	119	54.1	15	6.8	16	7.3	7	3.2
مـا زالـت قضـية تفعيـل وتطـــــوير مشـــــاركة	99	45.0	105	47.7	3	1.4	8	3.6	5	2.3

المـــرأة محـــدودة فـــي الحركـــات والأحـــزاب الفلسطينية.										
أدى تخـــوف النســـاء مـــن ترشـــيح أنفســـهن للانتخابـات، مـن حيـث تقبـــل النـــاخبين لهـــنّ، إلـــى ضـــعف تمثيـــل المـــرأة فـــي الأحـــزاب السياسية.	82	37.3	98	44.5	12	5.5	17	7.7	11	5.0
لـــم تســـعَ الأحـــزاب الفلســـطينية إلـــى تحويـــل رؤيتهـــا حـــول مشـــــاركة المـــــرأة الفلســطينية فـــي العمـــل السياســـي إلـــى بـــرامج وأجنـــدات عمـــل علـــى أرض الواقع	78	35.5	102	46.4	23	10.5	9	4.1	8	3.6
أعتقـــد أن الحركـــة النســـوية فـــي فلســـطين ســـاهمت فـــي تطـــوير وتفعيـــل مشـــاركة المـــرأة في العمل السياسي.	37	16.8	65	29.5	18	8.2	55	25.0	45	20.5

- أكد 92.7% من أفراد عينة الدراسة على أن قضية تفعيل وتطوير مشاركة المرأة ما زالت محدودة في الحركات والأحزاب الفلسطينية.

- وافق 87.3% من أفراد عينة الدراسة على أن مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية، ضعيفة ولا تلبي طموحها.

- اتفق 87.3% من أفراد عينة الدراسة على أن مشاركة المرأة الفلسطينية المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية، لم تساهم في تفعيل مشاركتها السياسية.

- في المقابل اعترض 87.7% على أن زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعي أسهمت في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي.

- ولم يتفق 84.1% من أفراد عينة الدراسة على أن المرأة الفلسطينية تشارك في عملية صنع القرارات السياسية العليا.

- كما وافق 81.4% من أفراد عينة الدراسة أن المجتمع المدني لم يساهم بدور فعال في إعطاء الفرصة للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

يستنتج الباحث مما سبق أنّ زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعيلم تساهم في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي، وأن المجتمع المدني لم يساهم بدور فعال في إعطاء الفرصة للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وبالمحصلة فإنّ المرأة الفلسطينية لا تشارك في عملية صنع القرارات السياسية العليا

التساؤل الثاني: ما مستوى الموافقة على معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأنشطة النسائية من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأنشطة النسائية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأنشطة النسائية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ضعف أدوار النساء في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار.	61	27.7	97	44.1	33	15.0	17	7.7	12	5.5
قلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، الذي يوجه الأنشطة النسائية السياسية للمسار الذي يعزز من مشاركتهن بشكل فاعل.	73	33.2	114	51.8	15	6.8	11	5.0	7	3.2
عدم تفهم النساء لحقوقهن السياسية ودورهن الفاعل في المجتمع.	36	16.4	89	40.5	18	8.2	51	23.2	26	11.8
عدم اهتمام النساء بالمشاركة السياسية الناجم عن عدم الثقة بالنفس لديهن.	51	23.2	86	39.1	28	12.7	37	16.8	18	8.2
التركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم النساء.	27	12.3	58	26.4	12	5.5	82	37.3	41	18.6

- اتفق 85% من أفراد عينة الدراسة على أن قلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، تعيق مشاركة النساء في الأنشطة السياسية بشكل فاعل.
- وافق 71.8% من أفراد عينة الدراسة على أن هناك ضعف في أدوار النساء وبخاصة في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار.
- في المقابل اعترض 61.4% من أفراد عينة الدراسة على أن التركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم النساء تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية.

ويستنتج الباحث ممّا سبق أنّ قلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، تعيق مشاركة النساء في الأنشطة السياسية بشكل فاعل، و أن هناك ضعف في أدوار النساء في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار، كما أنّ التركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم النساء تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية.

التساؤل الثالث: ما مستوى الموافقة على معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأحزاب والفصائل السياسية من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأحزاب والفصائل السياسية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10) التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأحزاب والفصائل السياسية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
لا تزال الأحزاب والفصائل السياسية تتبنى المفهوم الذكوري، دون إعطاء فرص	66	30.0	111	50.5	22	10.0	13	5.9	8	3.6

حقيقية للمشاركة النسائية.										
المشاركة النسائية على مستوى القيادة وصناعة القرار، ما زالت محدودة.	74	33.6	117	53.2	9	4.1	14	6.4	6	2.7
ضعف تأثير النساء القياديات في الأحزاب والفصائل السياسية على برامج هذه الأحزاب والفصائل.	58	26.4	97	44.1	29	13.2	19	8.6	17	7.7

- أكد 86.8% من أفراد عينة الدراسة على أن المشاركة النسائية على مستوى القيادة وصناعة القرار، ما زالت محدودة.
- وافق 80.5% من أفراد عينة الدراسة على أن الأحزاب والفصائل السياسية لا تزال تتبنى المفهوم الذكوري، دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية.
- اتفق 70.5% من أفراد عينة الدراسة بأن هناك ضعف تأثير لدى النساء القياديات في الأحزاب والفصائل السياسية على برامج هذه الأحزاب والفصائل.

وكخلاصة لما سبق، فإنّ النتائج أكدت أنّ المشاركة النسائية على مستوى القيادة وصناعة القرار، ما زالت محدودة، لأنّ الأحزاب والفصائل السياسية لا تزال تتبنى المفهوم الذكوري، دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية، ممّا أضعف تأثيرالنساء القياديات في الأحزاب والفصائل السياسية على برامج هذه الأحزاب والفصائل.

التساؤل الرابع: ما مستوى الموافقة على معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالتشريعات والقوانين من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالأحزاب والفصائل السياسية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (11):

- أكد 84.5% من أفراد عينة الدراسة على أن عدم اعتماد النظام النسبي الكامل في النظام الانتخابي، يحول دون تمثيل أوسع للنساء في الانتخابات.
- اتفق 77.7% من أفراد عينة الدراسة على أن قانون الانتخابات الفلسطيني، الذي يقسم الوطن إلى دوائر انتخابية يقلل من فرص نجاح النساء في الانتخابات.
- وفي المقابل اعترض 54.1% من أفراد عينة الدراسة على أن التشريعات والقوانين السائدة في فلسطين ومنها قانون الانتخابات، تفرض قيودا على المشاركة السياسية للمرأة.

جدول رقم (11) التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالتشريعات والقوانين

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
التشريعات والقوانين السائدة في فلسطين ومنها قانون الانتخابات، تفرض قيودا على المشاركة السياسية للمرأة.	33	15.0	68	30.9	57	25.9	42	19.1	20	9.1
قانون الانتخابات الفلسطيني، الذي يقسم الوطن إلى دوائر انتخابية يقلل من فرص نجاح النساء في الانتخابات.	75	34.1	96	43.6	13	5.9	23	10.5	13	5.9
عدم اعتماد النظام النسبي الكامل في النظام الانتخابي، يحول دون تمثيل أوسع للنساء في الانتخابات.	69	31.4	117	53.2	14	6.4	12	5.5	8	3.6

ويستنتج الباحث أنّ عدم اعتماد النظام النسبي الكامل في النظام الانتخابي، يحول دون تمثيل أوسع للنساء في الانتخابات، وأن قانون الانتخابات الفلسطيني، الذي يقسم الوطن إلى دوائر انتخابية يقلل من فرص نجاح النساء في الانتخابات، ولكن بشكل عام فإنّ التشريعات والقوانين السائدة في فلسطين ومنها قانون الانتخابات، لا تفرض قيوداً على المشاركة السياسية للمرأة.

التساؤل الخامس: ما مستوى الموافقة على معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالمجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالمجتمع الفلسطيني، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12) التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالمجتمع الفلسطيني

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ضعف الوعي المجتمعي والقانوني بقضايا المرأة وحقوقها السياسية.	29	13.2	77	35.0	26	11.8	61	27.7	27	12.3
العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع.	81	36.8	114	51.8	7	3.2	12	5.5	6	2.7
اتساع دائرة الفقر في المجتمع الفلسطيني وانعكاساته السلبية على المرأة وتحديداً مشاركتها في العمل	63	28.6	98	44.5	24	10.9	21	9.5	121	55.0

السياسي.										
غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة تسبب في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية	55	25.0	118	53.6	17	7.7	19	8.6	11	5.0
ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع وخاصة في صفوف النساء.	67	30.5	109	49.5	24	10.9	15	6.8	5	2.3
تسود المجتمع الفلسطيني ثقافة أن المشاركة السياسية للمرأة تنحصر في عملية الانتخاب والترشيحولا تأخذ بعين الاعتبار أي جهد سياسي منتظم ودائم ومشاركة مستمرة	44	20.0	73	33.2	62	28.2	28	12.7	13	5.9
تجاوزات النظام السياسي وعدم احترامه للحقوق الأساسية لمواطنيه تعتبر من المعوقات التي تحول دون عملية التحول الديمقراطي	31	14.1	66	30.0	36	16.4	59	26.8	28	12.7

- اتفق 86.6% من أفراد عينة الدراسة على أن العادات والتقاليد تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع الفلسطيني.
- اعتقد 80% من أفراد عينة الدراسة أن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع وخاصة في صفوف النساء حالت دون مشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل فاعل.
- في حين أكد 78.6% من أفراد عينة الدراسة على أن غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة تسبب في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

– في المقابل اعترض 75.5% من أفراد عينة الدراسة على أن اتساع دائرة الفقر في المجتمع الفلسطيني وانعكاساته السلبية على المرأة وتحديداً مشاركتها في العمل السياسي.

يستنتج الباحث أنّ العادات والتقاليد عزّزت الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، وأن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع وخاصة في صفوف النساء حالت دون مشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل فاعل، وتسبب غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

التساؤل السادس: ما مستوى الموافقة على معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالحركة النسوية الفلسطينية من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالحركة النسوية الفلسطينية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (13):

جدول رقم (13) التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالحركة النسوية الفلسطينية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تباين الخطابات داخل الحركة النسوية شكلت أحد العوامل الهامة في إعاقة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية	39	17.7	57	25.9	37	16.8	60	27.3	27	12.3
تراجع دور الأطر الجماهيرية النسوية بشكل كبير بعد اتفاق أوسلو، والاهتمام ببناء	18	8.2	61	27.7	23	10.5	72	32.7	46	20.9

المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حساب دور هذه الأطر										
اهتمام الحركات النسوية الفلسطينية بالأنشطة الخدماتية أكثر من الاستراتيجية قلل من إمكانية لعب الحركة النسوية للدور المناط بها	48	21.8	87	39.5	18	8.2	45	20.5	22	10.0

- أكد 61.4% من أفراد عينة الدراسة على أن اهتمام الحركات النسوية الفلسطينية بالأنشطة الخدماتية أكثر من الاستراتيجية قلل من إمكانية لعب الحركة النسوية للدور المناط بها.
- في المقابل اعترض 64.1% من أفراد عينة الدراسة على أن تراجع دور الأطر الجماهيرية النسوية بشكل كبير بعد اتفاق أوسلو، والاهتمام ببناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كان على حساب دور هذه الأطر.
- كذلك وافق 56.4% من أفراد عينة الدراسة على أن تباين الخطابات داخل الحركة النسوية تشكل أحد العوامل الهامة في إعاقة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية.

تؤكد النتائج السابقة أنّ اهتمام الحركات النسوية الفلسطينية بالأنشطة الخدماتية أكثر من الاستراتيجية قلل من إمكانية لعب الحركة النسوية للدور المناط بها، في حين لم يكن الاهتمام ببناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بعد اتفاق أوسلو على حساب دور الأطر الجماهيرية النسوية.

التساؤل السابع: ما مستوى الموافقة على معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالدور الأسري للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالدور الأسري للمرأة الفلسطينية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (14):

جدول رقم (14)التكرارات والنسب المئوية لبعد معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالدور الأسري للمرأة الفلسطينية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ساهمت البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية	63	28.6	99	45.0	14	6.4	29	13.2	15	6.8
تعدد الأدوار الأسرية التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت يحيل بينها وبين مشاركتها السياسية	72	32.7	94	42.7	9	4.1	31	14.1	14	6.4
الزواج المبكر يشغل المرأة بالأعمال المنزلية والإنجاب ورعاية الأطفال، ويحد من مشاركتها في العمل السياسي.	81	36.8	116	52.7	7	3.2	11	5.0	5	2.3
تخوف بعض النساء من أن خروجهن للعمل والمشاركة في الحياة العامة قد يدمر الأسرة ويفككها	52	23.6	87	39.5	18	8.2	39	17.7	24	10.9

- أكد 89.5% من أفراد عينة الدراسة على أن الزواج المبكر يشغل المرأة بالأعمال المنزليةوالإنجاب ورعاية الأطفال، ويعيق مشاركتها في العمل السياسي.
- وافق 75.5% من أفراد عينة الدراسة على أن تعدد الأدوار الأسرية التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت يعيق مشاركتها السياسية.
- واتفق 73.6% من أفراد عينة الدراسة على البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية ساهمت في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية.

ويستنتج الباحث ممّا سبق أنّ الزواج المبكر يشغل المرأة بالأعمال المنزليةوالإنجاب ورعاية الأطفال، ويعيق مشاركتها في العمل السياسي، كما أن تعدد الأدوار الأسرية التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت أيضاً يعيق مشاركتها السياسية، وكذلك فإنّ البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية ساهمت في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية.

التساؤل الثامن: ما مستوى الموافقة على المعوقات الدينية التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد المعوقات الدينية التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (15):

جدول رقم (15) التكرارات والنسب المئوية لبعد المعوقات الدينية التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا وافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
استخدام تفاسير الدين لتكريس التمييز بين الرجل والمرأة	39	17.7	68	30.9	21	9.5	58	26.4	34	15.5
تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية	35	15.9	49	22.3	33	15.0	57	25.9	46	20.9
غياب الدور الديني للمرأة الفلسطينية تسبب في جمود وتطرف التصورات الذهنية عن المرأة في التفكير الديني.	67	30.5	98	44.5	31	14.1	16	7.3	8	3.6

- أكد 75.3% من أفراد عينة الدراسة على أن غياب الدور الديني للمرأة الفلسطينية تسبب في جمود وتطرف التصورات الذهنية عن المرأة في التفكير الديني.
- في المقابل اعترض 61.8% من أفراد عينة الدراسة على أن تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها في كان لها دورًا في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- وكذلك اعترض 51.4% من أفراد عينة الدراسة على استخدام تفاسير الدين لتكريس التمييز بين الرجل والمرأة.

وكخلاصة لما سبق، فقد تسبب غياب الدور الديني للمرأة الفلسطينية في جمود وتطرف التصورات الذهنية عن المرأة في التفكير الديني، في حين لم يؤثر تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

التساؤل التاسع: ما مستوى الموافقة على تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بانغلاق المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بانغلاق المجتمع الفلسطيني، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (16):

جدول رقم (16) التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بانغلاق المجتمع الفلسطيني

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا وافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عزل المجتمع الفلسطيني عن محيطه العربي والدولي، دفع به إلى التطرف والتعصب، وعزز النظرة السلبية لمشاركة المرأة في الحياة العامة.	23	10.5	41	18.6	28	12.7	89	40.5	39	17.7

انغـلاق المجتمـع الفلسـطيني على ذاته قوّض فرص الاطلاع علـى التجـارب الدوليـة فـي المشـاركة السياسـية والاسـتفادة منها في التجربة الفلسطينية	31	14.1	43	19.5	24	10.9	82	37.3	40	18.2
انغـلاق المجتمـع الفلسـطيني وعزلـه عـن المجتمـع الـدولي ساهم في نشر ثقافة خاطئة عن أهمية وجدوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية	19	8.6	41	18.6	25	11.4	98	44.5	37	16.8

- اعترض 72.7% من أفراد عينة الدراسة على أن انغلاق المجتمع الفلسطيني وعزله عن المجتمع الدولي ساهم في نشر ثقافة خاطئة عن أهمية وجدوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- كما اعترض 70.9% من أفراد عينة الدراسة على أن عزل المجتمع الفلسطيني عن محيطه العربي والدولي، دفع به إلى التطرف والتعصب، وعزز النظرة السلبية لمشاركة المرأة في الحياة العامة.
- واعترض 66.4% من أفراد عينة الدراسة على أن انغلاق المجتمع الفلسطيني على ذاته قوّض فرص الاطلاع على التجارب الدولية في المشاركة السياسية والاستفادة منها في التجربة الفلسطينية.

يستنتج الباحث ممّا سبق، أنّ انغلاق المجتمع الفلسطيني وعزله عن المجتمع الدولي لم يساهم في نشر ثقافة خاطئة عن أهمية وجدوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولم يقوّض فرص الاطلاع على التجارب الدولية في المشاركة السياسية والاستفادة منها في التجربة الفلسطينية.

التساؤل العاشر: ما مستوى الموافقة على تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالاحتلال الاسرائيلي من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (17):

- اتفق 86.4% من أفراد عينة الدراسة على أن ممارسات الاحتلال الإسرائيليأدت إلى خوف الكثير من الأهالي على نسائهم،حيث منعوهنَ من ممارسة أي نشاط سياسي.
- وافق 83.6% من أفراد عينة الدراسة على أن الممارسات والسياسات الإسرائيلية العدوانية والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، أثرت بشكل واضح على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.
- كما أيد 81.8% من أفراد عينة الدراسة أن الحصار وما سببه من مشكلات اقتصادية متعددة، جعل من المرأة الفلسطينية تتشغل في تحمل أعباء الحياة الثقيلة وعدم الاهتمام في المشاركة السياسية.

جدول رقم (17) التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الممارسات والسياسات الإسرائيلية العدوانية والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، أثرت بشكل واضح على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية	89	40.5	95	43.2	24	10.9	9	4.1	3	1.4
أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى خوف الكثير من الأهالي على نسائهم، حيث منعوهنَ من ممارسة أي نشاط سياسي	93	42.3	97	44.1	13	5.9	13	5.9	4	1.8
الحصار وما سببه من مشكلات	88	40.0	92	41.8	18	8.2	16	7.3	6	2.7

اقتصادية متعددة، جعل من المرأة الفلسطينية تتشغل في تحمل أعباء الحياة الثقيلة وعدم الاهتمام في المشاركة السياسية										

وكخلاصة لما سبق، فإنّ ممارسات الاحتلال الإسرائيليأدت إلى خوف الكثير من الأهالي على نسائهم،حيث منعوهنَ من ممارسة أي نشاط سياسي، كما أثرت الممارسات والسياسات الإسرائيلية العدوانية والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، أثرت بشكل واضح على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.

التساؤل الحادي عشر: ما مستوى الموافقة على تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالانقسام الفلسطيني من وجهة نظر أفراد العينة في قطاع غزة؟

قام الباحث باحتساب التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالانقسام الفلسطيني، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (18):

جدول رقم (18) التكرارات والنسب المئوية لبعد تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية التي تتعلق بالانقسام الفلسطيني

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعارض		لا أوافق	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الانقسام الفلسطيني يشكل تحدياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	117	53.2	79	35.9	8	3.6	9	4.1	7	3.2
الوضع الفلسطيني الراهن وما فيه من انقسام سياسي وأيديولوجي تدعمه محاور خارجية أثَر على	113	51.4	66	30.0	20	9.1	13	5.9	8	3.6

المشـــــاركة السياســـــية للمـــــرأة الفلسطينية										
أعتقـد أنّ انتشـار ثقافـة الإقصـاء وعـدم التسـامح بـين أفـراد المجتمـع الفلسطيني نتيجة الانقسام أثّر على المشاركة السياسية للمرأة.	123	55.9	70	31.8	8	3.6	14	6.4	5	2.3

- اتفق 89.1% من أفراد عينة الدراسة على أن الانقسام الفلسطيني يشكل تحدياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- وافق 87.7% من أفراد عينة الدراسة على أنّ انتشار ثقافة الإقصاء وعدم التسامح بين أفراد المجتمع الفلسطيني نتيجة الانقسام أثّر على المشاركة السياسية للمرأة.
- كما أكد 81.4% من أفراد عينة الدراسة بأن الوضع الفلسطيني الراهن وما فيه من انقسام سياسي وأيديولوجي تدعمه محاور خارجية أثَر على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

يستنتج الباحث أنّ الانقسام الفلسطيني شكل تحدياً كبيراً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وأنّ انتشار ثقافة الإقصاء وعدم التسامح بين أفراد المجتمع الفلسطيني نتيجة الانقسام أثّر على المشاركة السياسية للمرأة.

الخاتمة

أولاً نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- أثبتت نتائج البحث أنّ المرأة الفلسطينية لا تشارك في عملية صنع القرارات السياسية العليا، حيث لم تساهم زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعي في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي.

2- قلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة تعيق مشاركة النساء في الأنشطة السياسية بشكل فاعل.

3- هناك ضعف في أدوار النساء في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار، كما أنّ التركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم النساء تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية.

4- ما زالت المشاركة النسائية على مستوى القيادة وصناعة القرار محدودة، لأنّ الأحزاب والفصائل السياسية لا تزال تتبنى المفهوم الذكوري، دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية، ممّا أضعف تأثيرالنساء القياديات في الأحزاب والفصائل السياسية على برامج هذه الأحزاب والفصائل.

5- عدم اعتماد النظام النسبي الكامل في النظام الانتخابي، يحول دون تمثيل أوسع للنساء في الانتخابات، وبالتالي فإن قانون الانتخابات الفلسطيني، الذي يقسم الوطن إلى دوائر انتخابية يقلل من فرص نجاح النساء في الانتخابات.

6- العادات والتقاليد عزّزت الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، حيث تسبب غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

7- الــزواج المبكــر يشــغل المــرأة بالأعمــال المنزليــةوالإنجاب ورعايــة الأطفــال، ويعيــق مشـاركتها فـي العمـل السياسـي، كمـا أن تعـدد الأدوار الأسـرية التـي تقـوم بهـا المـرأة داخـل وخارج البيت أيضاً يعيق مشاركتها السياسية.

8- تسـبب غيـاب الـدور الـديني للمـرأة الفلسـطينية فـي جمـود وتطـرف التصـورات الذهنيـة عـن المـرأة فـي التفكيـر الـديني، فـي حـين لـم يـؤثر تعـدد المـدارس الفقهيـة واخـتلاف تفسـيراتها في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

9- لـم يسـاهم انغـلاق المجتمـع الفلسـطيني وعزلـه عـن المجتمـع الـدولي فـي نشـر ثقافـة خاطئـة عـن أهميـة وجـدوى مشـاركة المـرأة فـي الحيـاة السياسـية، ولـم يقـوّض فـرص الاطـلاع علـى التجارب الدولية في المشاركة السياسية والاستفادة منها في التجربة الفلسطينية.

10- أدّت ممارسـات الاحـتلال الإسـرائيليإلى خـوف الكثيـر مـن الأهـالي علـى نسـائهم،حيث منعـوهنَ مـن ممارسـة أي نشـاط سياسـي، كمـا أثـرت الممارسـات والسياسـات الإسـرائيلية العدوانيـة والاعتـداءات العسـكرية المتكـررة علـى قطـاع غـزة، بشـكل واضـح علـى دور المـرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية.

11- شـكّل الانقسـام الفلسـطيني تحـدياً كبيـراً أمـام تفعيـل المشـاركة السياسـية للمـرأة الفلسـطينية، حيـث أثـر انتشـار ثقافـة الإقصـاء وعـدم التسـامح بـين أفـراد المجتمـع الفلسـطيني نتيجـة الانقسام على المشاركة السياسية للمرأة.

ثانياً توصيات البحث:

فـي ضـوء النتـائج السـابقة، يمكـن الخـروج بمجموعـة مـن التوصـيات والمقترحـات، التـي يمكـن أن تساهم في تفعيل وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهي:

1- ضـرورة العمـل علـى تغييـر ثقافـة المجتمـع فيمـا يتعلـق بنظرتـه للمـرأة، وخاصـةً تغييـر الصـورة النمطيـة التـي تحصـر عمـل المـرأة داخـل الأسـرة والبيـت فقـط، علـى أن يبـدأ هـذا التغيير من المنهاج التعليمي الفلسطيني في كافة مراحله.

2- ضرورة اعتماد خطة وطنية للتوعية والتثقيف السياسي للمرأة مع التركيز على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وذلك بهدف إعادة الاعتبار لقضايا المرأة الفلسطينية كونها شأناً وطنياً واجتماعياً، وليس شأناً نسوياً خاصاً.

3- على الحكومة أن تتخذ الإجراءات والسياسات التي تعزز من وجود المرأة في مراكز صنع القرار، على أن تعطى الفرصة لتمارس دوراً حقيقياً في القيادة والمناصب السيادية والعليا في هياكل الدولة.

4- ضرورة تبني الحكومة استراتيجية طويلة الأمد، باتجاه رفع نسبة النساء في كل المؤسسات الحكومية ومراكز صناعة القرار، والمناصب العليا في الدولة.

5- تعزيز دور المرأة الفلسطينية في الحوارات الوطنية وبخاصة ملف المصالحة المجتمعية وإنهاء الانقسام باعتباره أحد التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

6- رفع نسبة الكوتا النسوية في الانتخابات التشريعية والمؤسساتية، بنسبة لا تقل عن 30 %، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق هذه النسبة، سواء داخل البرلمان أو داخل الأحزاب السياسة أو مؤسسات المجتمع المدني.

7- رفع نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية، بنسبة لا تقل عن 30%، وفي جميع المناصب والمراكز الحزبية، بحيث يكون لها دور وبصمة واضحة في العمل السياسي.

8- تعزيز فرص التمكين الاقتصادي للنساء، الذي من شأنه أن يكثف الحضور المجتمعي للمرأة، ويحد من استمرارية حصر المرأة الفلسطينية داخل أدوار اجتماعية معينة.

9- إعادة الاعتبار للحركة النسوية الفلسطينية في كافة تواجد الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه، ووضع آليات لترابطها وتواصلها واتخاذ قراراتها، بعيداً عن سطوة الأحزاب السياسية.

10- تنظيم حملات محلية وإقليمية ودولية للتضامن مع المرأة الفلسطينية وقضاياها العادلة، وتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية بحق المرأة الفلسطينية.

11- ضرورة تعديل الأنظمة الداخلية للأحزاب الفلسطينية، لضمان المشاركة الفاعلة للنساء في العمل الحزبي، والتوقف عن التعامل مع المرأة كعنصر تكميلي أو تجميلي والأساس هو الرجل، بل يجب التعامل مع المرأة الفلسطينية باعتبارها شريكاً، وأن قضايا الوطن هي قضاياها الأساسية.

المراجع

أوّلاًالمراجع العربيّة

أ) الكتب:

1. أنيس، إبراهيم وآخرون (1979)، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، تركيا.
2. الجوهري، عبد الهادي، وآخرون، المشاركة الشعبية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، 1984.
3. والي، عبد الهادي، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
4. مصطفى، منى محمد (1989)، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
5. السويدي، محمد، علم الاجتماع السياسي، مبادئه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
6. رسل، دالتون (1996)، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة د. أحمد يعقوب المجدوبة، دار البشير، عمّان، الأردن.
7. أبراش، إبراهيم (1998)، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
8. صالح، سامية، السلطة والفقر بين المواجهة والاستسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998.
9. فيليب برو (1998)، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عمر صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
10. سعد، إسماعيل، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والمجتمع، دار المعرفة الاجتماعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999.

11. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن (2000)، المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، الطبعة الأولى، رام الله– فلسطين.
12. عبد الوهاب، طارق، سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
13. سعد، إسماعيل، والزيات، السيد، في المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
14. سيد فهمي، محمد (2004)، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
15. اللبدي، فدوى (2004)، المرأة وميدان العمل السياسي، معهد دراسات المرأة، المجلد (2)، جامعة بيرزيت، فلسطين.
16. خشيم، مصطفى، موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصراته، 2004.
17. صالح، سامية، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كتب عربية للنشر الالكتروني، القاهرة، 2005.
18. جرجس، جرجس ميشال (2005)، معجم مصطلحات التربية والتعليم عربي – فرنسي – انجليزي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
19. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين (2006)، لسان العرب، ط4، دار صبح، بيروت، لبنان.
20. منتصر، سعيد حمودة (2007)، الحماية الدولية للمرأة، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الحديثة، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
21. الشيخ علي، ناصر (2010)، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين.
22. بالينغتون، جولي (2011)، تمكين المرأة من اجل أحزاب سياسية أقوى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي للشؤون الدولية.
23. نصر، خديجة حسين (2011)، مراجعة النوع الاجتماعي في التشريعات المتعلقة بالعمل، مؤسسة مواطن، رام الله، فلسطين.

24. البطمة، ريم (2012)، مراجعة للتشريعات الفلسطينية من منظور حقوق المرأة، شركة كريتيف اد للتصميم والطباعة، بيت جالا، فلسطين.
25. العزاوي، وصال نجيب (2012)، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

ب) الرسائل الجامعيّة:

26. عارف، حنان، الماركسية والتعددية السياسية: دراسة في النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، 1996).
27. بـادي، سامية، المرأة والمشاركة السياسية – التصويت – العمل الحزبي – العمل النيابي، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2005).
28. جبران، شاهناز، النوع الاجتماعي والمواطنة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة (رام الله: جامعة بير زيت، 2005).
29. بن رحو، سهام، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال إلى 2004– دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة وهران، 2007).
30. جاد الله، حنين، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 2006–1996، رسالة ماجستير غير منشورة (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2007).
31. الشهري، محمد بن أحمد عبده، مدى إسهام معلم المرحلة الثانوية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة: دراسة ميدانية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين في إدارة التربية والتعليم بمحافظة محايل عسير، رسالة ماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة (السعودية: جامعة أم القرى، 2009).
32. اشتية، عمر، تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية 1996–2006، رسالة ماجستير غير منشورة (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012).
33. القطب،رولا،دورالمرأةفيصنعالقرارفيالمؤسساتالحكوميةالفلسطينية 1995–2010،رسالةماجستيرغيرمنشورة (نابلس: جامعةالنجاحالوطنية، 2012).

34. دفع الله، إحسان، دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية: دراسة تحليلية بولاية الخرطوم " 1956 وحتى 2010 "، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014).

35. دريدي، نريمان، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة بسكرة، 2015).

ت) الإصدارات والأوراق العلميّة:

36. عبد المعطي، عبد الباسط، الوضع الاجتماعي للمرأة القروية المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 12، العددين الثاني والثالث، القاهرة، 1975.

37. سعيد، كمال، تأثير التنشئة الاجتماعية على أداء المرأة لدورها، مجلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 14، عدد خاص، القاهرة، 1977.

38. سعيد، نادر (1997)، الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات– وحدة البحوث المسحية، نابلس، فلسطين.

39. خضر، أسمى (1997)، القانون ومستقبل المرأة الفلسطينية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس، فلسطين.

40. جاد، إصلاح (2000)، المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت، نابلس– فلسطين.

41. عويضة، ساما (2004)، واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس.

42. نزال، ريما كتانة، 2004، المرأة الفلسطينية بين المشاركة السياسية الحقيقة والإشراك التجميلي، الحوار المتمدن، ع 827.

43. أبو عامود، محمد، النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2005).

44. الزريعي، ابتسام (2005)، المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة بين الواقع والطموح، المرأة في عراك التغيير، مؤسسة صوت المجتمع، غزة– فلسطين.

45. أبراش، إبراهيم، الانقسام الفلسطيني وأثره على مستقبل التنمية (غزة: جامعة الأزهر، 2008).

46. بلول، صابر، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009).

47. المؤقت، فاطمة، ودرعاوي، داوود (2010)، مراجعة قانون العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي ومعايير العمل الدولية، المشروع التشاركي لإعلان الألفية وبرامج الأمم المتحدة الانمائي، منظمة العمل الدولية.

48. أبو طه، علاء، ومراد، رامي، دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية (فلسطين: مركز شؤون المرأة، 2012).

49. عودة، هاني (2012)، الحقوق الأساسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: واقع وتحديات ومستقبل، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

50. أبو شمالة، أيمن، دور المرأة في الثورات العربية وانعكاسها على المرأة الفلسطينية (فلسطين: مركـز شـؤون المـرأة، 2013).

51. أبو عيشة، آمال، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص (فلسطين: مركـز شـؤون المـرأة، 2013).

52. البلبيسي، ماجدة، وعودة، ريهام، دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار (فلسطين: مركـز شـؤون المـرأة، 2013).

53. نجم، منور، دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية– دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها (فلسطين: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 21، العدد 3، 2013).

54. الخوالدة، صالح، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2010 (الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 11، 2014).

55. أبوالغيب،علا،والكرنز ،إياد،واقعالمشاركةالسياسيةللمرأةالفلسطينيةفيظلقرارمجلسالأمن 1325 (فلسطين: طاقمشؤونالمرأة، 2015).

56. سلامة، بلال، الفاعلالاجتماعي:رؤيةنقدية فيضوءتحدياتالمشهدالفلسطيني، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، ص54–69، لبنان، 2015.

57. عبد الرحمن، وفاء (2016)، تعزيز مشاركة المرأة في الحوارات الوطنية: مائدة السلام النسوية – فلسطين 2016، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، رام الله– فلسطين.

ث) تقارير رسمية:

58. ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

59. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

60. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، 1952.

61. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.

62. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، الأمم المتحدة، 1979.

63. وثيقة الاستقلال الفلسطينية، 1988.

64. قانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، 11 12, 1995، الإصدار 8: 7.

65. قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم 11 لسنة 1998

66. قانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم 8 لسنة 1998.

67. القانون الأساس المعدل، الوقائع الفلسطينية، 19 3, 2003، الإصدار عدد خاص: 5.

68. قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، 18 8, 2005، الإصدار 57: 8.

69. لجنة الانتخابات المركزية (2006)، تقرير الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 2006، رام الله– فلسطين.

70. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، 9 9, 2007، الإصدار 72: 2.

71. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، تقرير حول المرأة والرجل في فلسطين، رام الله– فلسطين.

72. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية (2012)، تقرير الانتخابات المحلية 2012، رام الله– فلسطين.

73. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، بيروت، 2016.

ج) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية للسكان – التقرير التفصيلي – قطاع غزة. رام الله – فلسطين.

مواقع الكترونية:

74. مركز الاتحاد للتنمية وحقوق الإنسان، المشاركة السياسية للمرأة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2009. http://www.anhri.net/egypt/ucdhr/2009/pr0629.shtml

75.

76. عطاري، إيمان (2012)، المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية www.poplas.org/uploads/member_studies/6663/study/

77. حويجة، سحر، أهمية المشاركة السياسية للمرأة، شبكة المرأة السورية، أغسطس، 2015 https://swnsyria.org/?p=3701

78. الصوراني، غازي، التطور لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني، بوابة الهدف الإخبارية، فلسطين، 2017.http://hadfnews.ps/post/33194

79. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، حقوق المرأة الفلسطينية. http://info.wafa.ps

80. عثمان، محمد، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، قسم البرامج والمنظومات الديمقراطية، 2016. http://democraticac.de/?p=36026

81. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، 2016. http://www.shams-pal.org/wpcontent/uploads/2016

82. محمد، ياسمين، دور المرأة في السلطة التنفيذية: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة فى الفترة 2001-2019، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، يونيو 2019. https://www.democraticac.de/?p=61065

ثانياً المراجع الأجنبية:

83. Bari, Farzana. (2005) "Women's political participation: Issues and Challenges" United Nations: DAW, Expert meeting group, Bangkok, Thailand, 8-11 Nov. EGM/WPD-EE/2005/EP.12

84. SairaBano, Women in Parliament in Pakistan: Problems and Potential Solutions, Women's Studies Journal, (Volume 23, Number 1, September 2009), pp. 19-35.

85. Dr.Thresiamma Varghese (2011), Women Empowerment in Oman: A study based on Women Empowerment Index, Far East Journal of Psychology and Business, Vol. 2 No2, 37-53.

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة

جمهوريـــــــــــة الســـــــــودان
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كليـــــــة الدراســـــــات العليـــــا

الأستاذ / ة ..... المحترم / ة

تحيـــة طيبـــة وبعـــد

تعتبـر هـذه الاسـتبانة هـي الأداة التـي تسـاعد الـدارس علـى اسـتكمال دراسـته للحصـول علـى درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم.

وتحمـــل الدراســـة عنـــوان: **تحـــدّيات ومعوّقـــات تفعيـــل المشـــاركة السياســـية للمـــرأة الفلسطينيةدراسة ميدانيّة – قطاع غزة.**

ويعتبـر تكـرمكم بالإجابـة علـى هـذه الاسـتبانة لهـو مـن بـاب الإيفـاء بأمـانتكم العلميـة وخبـرتكم العملية، الأمر الذي سيساعدني في الحصول على نتائج دقيقة تخدم أهداف هذه الدراسة.

ونفيدكم علماً بأن الاجابات تعتبر سرية وسيتم استخدامها فقط لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الاحترام والتقدير

الدارس

علاء زايد عبد الهادي أبو زايدة

استبانة الدراسة

أولاً: المعلومات الشخصية:

1. العمر

أقل من 30 سنة	( )	من 30 سنة – أقل من 40	( )
من 40 – أقل من 50	( )	50 سنة فأكثر	( )

2. الجنس

ذكر	( )	أنثى	( )

3. المؤهل العلمي

دبلوم	( )	بكالوريوس	( )
ماجستير	( )	دكتوراه	( )

4. الحالة الاجتماعية

متزوج	( )	أعزب	( )

5. جهة العمل

موظف حكومي	( )	قطاع خاص	( )
وكالة غوث اللاجئين	( )	غير ذلك / حدّد	

6. مكان السكن

مدينة	( )	قرية	( )
مخيّم	( )		

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية						
1	تشارك المرأة الفلسطينية في عملية صنع القرارات السياسية العليا.					
2	المشرع الفلسطيني ميز بين الرجل والمرأة على المستويات الثلاث في السلطة الوطنية، التشريعية والتنفيذية والقضائية.					
3	أرى أن المجتمع المدني يساهم بدور فعال					

	في إعطاء الفرصة للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية					
4	يساعد تقبل وجود النساء في الحياة العامة على تشكيل نسيج مجتمعي يدمج النساء على أساس القدرة والكفاءة.					
5	لا تزال بنية المجتمع الفلسطيني التنظيمية والاجتماعية لا تولي الاهتمام ولا تحفز باتجاه تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي					
6	أسهمت زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعي في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي					
7	مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية، تعتبر ضعيفة ولا تلبي طموحها					
8	أعتقد أن هناك نقص في برامج التوعية والتثقيف السياسي لتحفيز المرأة على المشاركة السياسية بفاعلية.					
9	مشاركة المرأة الفلسطينية المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية، لم تساهم في تفعيل مشاركتها السياسية					
10	يوجد فجوة واسعة بين التفهم النظري والممارسة العملية للحقوق السياسيةللمرأة الفلسطينية					
11	ما زالت قضية تفعيل وتطوير مشاركة المرأة محدودة في الحركات والأحزاب الفلسطينية .					
12	أدى تخوف النساء من ترشيح أنفسهن للانتخابات، من حيث تقبل الناخبين لهنّ، إلى ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية.					
13	لم تسعَ الأحزاب الفلسطينية إلى تحويل رؤيتها حول مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع					
14	أعتقد أن الحركة النسوية في فلسطين ساهمت في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي.					

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية						
1	تشارك المرأة الفلسطينية في عملية صنع القرارات السياسية العليا.					
2	المشرع الفلسطيني ميز بين الرجل والمرأة					

	على المستويات الثلاث في السلطة الوطنية، التشريعية والتنفيذية والقضائية.					
3	أرى أن المجتمع المدني يساهم بدور فعال في إعطاء الفرصة للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية					
4	يساعد تقبل وجود النساء في الحياة العامة على تشكيل نسيج مجتمعي يدمج النساء على أساس القدرة والكفاءة.					
5	لا تزال بنية المجتمع الفلسطيني التنظيمية والاجتماعية لا تولي الاهتمام ولا تحفز باتجاه تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي					
6	أسهمت زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية داخل المجلس التشريعي في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي					
7	مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية، تعتبر ضعيفة ولا تلبي طموحها					
8	أعتقد أن هناك نقص في برامج التوعية والتثقيف السياسي لتحفيز المرأة على المشاركة السياسية بفاعلية.					
9	مشاركة المرأة الفلسطينية المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية، لم تساهم في تفعيل مشاركتها السياسية					
10	يوجد فجوة واسعة بين التفهم النظري والممارسة العملية للحقوق السياسيةللمرأة الفلسطينية					
11	ما زالت قضية تفعيل وتطوير مشاركة المرأة محدودة في الحركات والأحزاب الفلسطينية .					
12	أدى تخوف النساء من ترشيح أنفسهن للانتخابات، من حيث تقبل الناخبين لهنّ، إلى ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية.					
13	لم تسعَ الأحزاب الفلسطينية إلى تحويل رؤيتها حول مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع					
14	أعتقد أن الحركة النسوية في فلسطين ساهمت في تطوير وتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي.					

ثالثاً: المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة

معوقات تتعلق بالأنشطة النسائية:						
1	ضعف أدوار النساء في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار.					
2	قلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، الذي يوجه الأنشطة النسائية السياسية للمسار الذي يعزز من مشاركتهن بشكل فاعل.					
3	عدم تفهم النساء لحقوقهن السياسية ودورهن الفاعل في المجتمع.					
4	عدم اهتمام النساء بالمشاركة السياسية الناجم عن عدم الثقة بالنفس لديهن.					
5	التركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم النساء.					
معوقات تتعلق بالأحزاب والفصائل السياسية						
6	لا تزال الأحزاب والفصائل السياسية تتبنى المفهوم الذكوري، دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية.					
7	المشاركة النسائية على مستوى القيادة وصناعة القرار، ما زالت محدودة.					
8	ضعف تأثير النساء القياديات في الأحزاب والفصائل السياسية على برامج هذه الأحزاب والفصائل.					
معوقات تتعلق بالتشريعات والقوانين						
9	التشريعات والقوانين السائدة في فلسطين ومنها قانون الانتخابات، تفرض قيودا على المشاركة السياسية للمرأة.					
10	قانون الانتخابات الفلسطيني، الذي يقسم الوطن إلى دوائر انتخابية يقلل من فرص نجاح النساء في الانتخابات.					
11	عدم اعتماد النظام النسبي الكامل في النظام الانتخابي، يحول دون تمثيل أوسع للنساء في الانتخابات.					
معوقات تتعلق بالمجتمع الفلسطيني						
12	ضعف الوعي المجتمعي والقانوني بقضايا المرأة وحقوقها السياسية.					
13	العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع.					

14	اتساع دائرة الفقر في المجتمع الفلسطيني وانعكاساته السلبية على المرأة وتحديداً مشاركتها في العمل السياسي.					
15	غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة تسبب فيعزوف المرأة عن المشاركة السياسية					
16	ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع وخاصة في صفوف النساء.					
17	تسود المجتمع الفلسطيني ثقافة أن المشاركة السياسية للمرأة تنحصر في عملية الانتخاب والترشيحولا تأخذبعين الاعتبار أي جهد سياسي منتظم ودائم ومشاركة مستمرة					
18	تجاوزات النظام السياسي وعدم احترامه للحقوق الأساسية لمواطنيه تعتبر من المعوقات التيتحول دون عملية التحول الديمقراطي					
معوقات داخل الحركة النسوية الفلسطينية						
19	تباين الخطابات داخل الحركة النسوية شكلت أحد العوامل الهامة في إعاقة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية					
20	تراجع دور الأطر الجماهيرية النسوية بشكل كبير بعد اتفاق أوسلو، والاهتمام ببناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حساب دور هذه الأطر					
21	اهتمام الحركات النسوية الفلسطينية بالأنشطة الخدماتية أكثر من الاستراتيجية قلل من إمكانية لعب الحركة النسوية للدور المناط بها					
معوقات تتعلق بالدور الأسري للمرأة الفلسطينية						
22	ساهمت البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية					
23	تعدد الأدوار الأسرية التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت يحيل بينها وبين مشاركتها السياسية					
24	الزواج المبكر يشغل المرأة بالأعمال المنزليةوالإنجاب ورعاية الأطفال، ويحد من مشاركتها في العمل السياسي.					
25	تخوف بعض النساء من أن خروجهن للعمل والمشاركة في الحياة العامة قد يدمر الأسرة ويفككها					
معوقات دينية						

26	استخدام تفاسير الدين لتكريس التمييز بين الرجل والمرأة					
27	تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية					
28	غياب الدور الديني للمرأة الفلسطينية تسبب في جمود وتطرف التصورات الذهنية عن المرأة في التفكير الديني.					

رابعاً: التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
انغلاق المجتمع الفلسطيني						
1	عزل المجتمع الفلسطيني عن محيطه العربي والدولي، دفع به إلى التطرف والتعصب، وعزز النظرة السلبية لمشاركة المرأة في الحياة العامة.					
2	انغلاق المجتمع الفلسطيني على ذاته قوّض فرص الاطلاع على التجارب الدولية في المشاركة السياسية والاستفادة منها في التجربة الفلسطينية					
3	انغلاق المجتمع الفلسطيني وعزله عن المجتمع الدولي ساهم في نشر ثقافة خاطئة عن أهمية وجدوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية					
الاحتلال الإسرائيلي						
4	الممارسات والسياسات الإسرائيلية العدوانية والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، أثرت بشكل واضح على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية					
5	أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى خوف الكثير من الأهالي على نسائهم،حيث منعوهنَ من ممارسة أي نشاط سياسي					
6	الحصار وما سببه من مشكلات اقتصادية متعددة، جعل من المرأة الفلسطينية تنشغل في تحمل أعباء الحياة الثقيلة وعدم الاهتمام في المشاركة السياسية					
الانقسام الفلسطيني						
7	الانقسام الفلسطيني يشكل تحدياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية					

8	الوضع الفلسطيني الراهن وما فيه من انقسام سياسي وأيديولوجي تدعمه محاور خارجية أثر على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية					
9	أعتقد أنّ انتشار ثقافة الإقصاء وعدم التسامح بين أفراد المجتمع الفلسطيني نتيجة الانقسام أثر على المشاركة السياسية للمرأة.					

ملحق رقم (2) أسماء الأساتذة محكمي الاستبانة

الاسم	الدرجـــــة العلميـــــة / التخصص	مكان العمل
أ.د. رفيق محمود المصري	عميد كلية علم الاجتماع	جامعة الأقصى
أ.د. ياسر سالم أبو عجوة	رئيس قسم علم الاجتماع	جامعة الأقصى
د. خالد عمر شعبان	أستاذ العلوم السياسية	مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني
د. مازن صلاح العجلة	أستاذ علم الاقتصاد	مركز التخطيط الفلسطيني
د. إسماعيل محمود الرحل	أستاذ علم الاجتماع	جامعة الأقصى